الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الأولى 2016– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017)– العدد: 5

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 23 صفر1438

الموافق 24 نوفمبر 2016

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 26 ربيع الأول1438

الموافق 25 ديسمبر 2016

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الثامنة ..... ص 03
- أسئلة شفوية.

2) ملحق ..... ص 20
- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الخميس 23 صفر 1438
الموافق 24 نوفمبر2016

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها عدد من الزملاء وسماع ردود مسؤولي القطاعات المختصة.

دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد محمد زوبيري لطرح سؤاله المتعلق بقطاع الداخلية والجماعات المحلية.

السيد محمد زوبيري: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السادة الوزراء،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم لمعاليكم بالسؤال الشفوي هذا والذي يخص قضية أراها هامة، خاصة فيما يتعلق بالجانب الوطني، وهو إزالة كل عوامل الجهوية.

وأعني بذلك مسألة ترقيم السيارات بما يرمز للولاية التي يسكنها مالك السيارة.

إن هذا الترقيم الجهوي وإن كان ربما إداريا له دلالاته، إلا أنه، ومن منظور وطني، أصبح يخلق نوعا من الحساسية لدى مواطني الولايات الداخلية، بعد أن لمسوا نوعا من التمييز في المعاملة لدى تواجدهم بالولايات الكبرى، من حيث توقيفهم على الحواجز وحتى وسط المدينة من طرف أعوان الشرطة، إضافة إلى النظرة الجهوية التي يشعرون بها من طرف السكان.

واعتبارا لأن المعطيات التي تأسست عليها عملية الترقيم الجهوي لم تعد اليوم صالحة لحالة التطور التي يعيشها المجتمع الجزائري، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، أصبح من الضرورة أن يعاد النظر في هذا الترقيم والعمل على توحيده، بما يشكل رمزا موحدا لكل الوطن، بل ويكون عاملا من عوامل إنهاء الجهوية، التي أصبح سكان الكثير من الولايات الداخلية والجنوبية يتحسسون تجاهها.

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام؛ شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السيد محمد زوبيري، عضو مجلس الأمة،

بادئ ذي بدء، أؤكد لكم بأن عملية صياغة القوانين، وأنتم أدرى بذلك، لا تخضع لأية اعتبارات أو تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجهة أو الجنس أو العرق أو الرأي أو أي شرط آخر، بل تأتي بصفة عامة ومجردة، ونظرا لبالغ أهمية الموضوع وخطورته على مصداقية مؤسسات الدولة، دستر المشرع الجزائري، أي البرلمان وفي المادة 32 من الدستور، قضية تطبيق القانون على كل المواطنين الذين هم سواسية أمامه ووضع ضمانات قانونية ومؤسساتية تسهر على احترام هذا المبدأ ومن بينها جهاز الأمن الوطني، الذي يبدأ من صفوفه تجسيد دولة القانون، فالسيد عضو مجلس الأمة، مشكور على طرحه لهذا الانشغال، نعتبر أن استحداثه ليس الغاية منه التمييز بين المواطنين، ولكن لأسباب تتعلق بالمراقبة الدورية للمركبات وكذا بأمن المواطن وسكينته. وإن هذا الانشغال ليس متعلقا فقط ببلدنا، فقد ظهر على سبيل الذكر في بلدان أخرى، مثل إسبانيا التي نحن في توأمة معها، فيما يخص السلامة والأمن المروريين. إذن، في إسبانيا أين تمت معالجته عن طريق وضع نظام موحد للترقيم لا يبرز المنطقة التي ينتمي إليها مالك المركبة وتم القضاء على هذا الانشغال بصفة كاملة.

ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعمل، ليل نهار، لبلورة طموحات المواطنين، بل وحتى تجاوزها من خلال إدخال عنصر العصرنة في كل أعمالها، لأنه السبيل الوحيد لضمان شفافية وفعالية الإدارة اتجاه مرتفقيها.

وما يؤكد كلامي هذا هي النية الصادقة والعمل الدؤوب للسلطات العمومية تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية وتوجيهاته، بجعل المواطن في قلب كل برنامج عمل حكومي، فلا يمكن الحكم من أعمالنا، إلا برضى المواطن، فبغض النظر عن الإنجازات المحققة والتي لا يمكن نكرانها، وأصبحت واقعا نعيشه اليوم في شتى مجالات علاقات الإدارة بالمواطن وإجابة على سؤال السيد عضو مجلس الأمة، أستسمح السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر، بأن أفيدهم بأن البرنامج الذي تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضعه حيّز التنفيذ، في إطار الإدارة الإلكترونية قد قطع أشواطا، ومنها التكفل بانشغال وضع رمز الولاية في لوحة ترقيم السيارات، الذي تم التخلي عنه في المشروع الخاص بوضع حيّز التداول البطاقة الإلكترونية لترقيم السيارات، التي تعرف حاليا بالبطاقة الرمادية، وكذلك رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية بالتنقيط. البطاقة الإلكترونية للترقيم الجديدة هذه، زيادة على أنها تحتوي على شريحة تتضمن تطبيقات متعلقة بفحص ومعاينة المركبات وشهادة التأمين ومؤشرات استهلاك الوقود، فإنها تتضمن صيغة جديدة للوحات الترقيم تعتمد على خصوصيات متميزة ومتوافقة مع المعايير الدولية ذات الصلة، نذكرها فيما يلي:

– الترقيم الجديد سيعتمد على أرقام وحروف موحدة يتم وضعها مرة واحدة وبصفة نهائية بجميع المركبات، التي تكون في حالة استعمال عبر كافة التراب الوطني.

– سيتكون هذا الترقيم الجديد من ستة أرقام وحروف، مع التأكيد على أن هذه الأرقام والحروف لا علاقة لها بالمعلومات المتعلقة بمالك السيارة أو مكان إقامته.

هذه الأرقام والحروف سترمز فقط إلى الرقم التسلسلي لهيكل السيارة، الترقيم الجديد هو ترقيم وطني موحد، يحدد كل المركبات في أي مكان في البلاد، بحيث يمكن تشبيهه بالرقم التعريفي الوطني الذي يعرّف كل مواطن جزائري، سيتم تدوين هذا الترقيم الجديد للسيارة عند وضعها أول مرة حيّز الاستعمال وتحتفظ بنفس الترقيم عند تغيير مالكها، مهما تعدد هؤلاء الملاك، وفي هذه الحالة سيتم فقط تحيين ذاكرة الشريحة، التي تتضمنها البطاقة مع كل عملية بيع مهما تعددت من أجل تدوين المعلومات المتعلقة بالمالك الجديد دون تغيير ترقيمها حتى وإن تم تسويقها خارج الولاية الأصلية للمالك.

السيد الفاضل، عضو مجلس الأمة، إن الدافع لعصرنة ترقيم بطاقة المركبات ليس القضاء على التمييز بين الجهات، بل كان لقناعة راسخة فينا، ألا وهي تقديم الأفضل لمواطنينا

والعمل من أجل رفاهيتهم، كون مواطن اليوم، بفضل التطور التكنولوجي والتحولات التي ترافقه مطلع أحسن اطلاع على مستوى الخدمات المقدمة في البلدان المتقدمة، لذا وجب علينا نحن كسلطات عمومية أن نحيّن أساليب تسييرنا ونجعلها تتوافق مع ما يتطلبه هذا العصر. بالإضافة إلى ذلك لا يجب إغفال عنصر مهم ألا وهو تأمين مختلف الوثائق التي تصدرها الإدارة عبر هذا المسعى، مما سيمنع من حدوث عملية تزوير تنجر عنها –لا سمح الله– عمليات إجرامية.

وإيمانا منا بقدراتنا وبكفاءات شبابنا سيكون إنتاج هذه البطاقة الإلكترونية بترقيم المركبات وكذا رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية بسواعد جزائرية خالصة 100٪ بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وستدخل حيّز الخدمة خلال الثلاثي الأول من السنة المقبلة، إن شاء الله، أشكركم على حسن وكرم الإصغاء وآمل أن أكون قد وافيتكم بالإجابة المرجوة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن أعود وأسأل السيد محمد زوبيري، إذا كان يريد أخذ الكلمة.. السيد زوبيري مقتنع بما جاء في رد السيد الوزير، شكرا له وللسيد الوزير، نبقى دائما في نفس القطاع ومع السؤال الثاني للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

الموضوع هو سؤال شفوي، موجه إلى معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية.

الجزائر تعيش أزمة اقتصادية، الشيء الذي يلزمنا استغلال كل ما بحوزتنا من موارد وترشيدها.

سيدي الوزير،

محاشر البلديات (Les Fourrières) أصبحت مقابر للسلع والسيارات المحجوزة، أتلفت بمر الزمن وتقلصت قيمتها، كلفت الدولة مبالغ كبيرة لحراستها، مواد غذائية واستهلاكية غالبا ما هي عرضة للسرقة والنهب.

سؤالي هو كالآتي:

لماذا لا تحددون مدة زمنية للحجز، ثم يتم بيعها لتحصيل مداخيل إضافية للدولة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء الحكومة،

السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة،

أغتنم، السيد عضو مجلس الأمة، هذه الفرصة لأشكركم على تفضلكم بطرح هذا السؤال المتعلق بتحصيل مداخيل إضافية لصالح الدولة وخاصة البلديات عن طريق الاستغلال الأمثل للمحاشر البلدية والتي لا يمكن أن ينم إلا على الحرص الذي توليه كل مؤسسات الدولة ومنها مجلسكم الموقر للنهوض بالتحديات التي تواجهنا جميعا.

في الواقع، إن الجماعات المحلية تواجه في الوقت الراهن تزايدا مستمرا لنفقاتها وصعوبات مالية تتعلق بانخفاض مواردها، لاسيما تلك الناجمة عن ضعف التحصيل الضريبي محليا وكذا انخفاض نسبة بعض الرسوم والضرائب التي كانت تعتبر المورد الرئيسي للبلديات.

ولكن كل هذا لا يجعلنا نلقي اللوم على متغيرات لا يمكن التحكم فيها كأسعار الجباية البترولية، لذا لجأت الحكومة إلى اعتماد آليات جديدة تسمح بتحقيق نمو حقيقي يدر مداخيل تغنينا عن الجباية البترولية، ومن بين هاته الآليات الجديدة التوجه إلى تثمين ما هو بين أيدينا ومنه الأملاك البلدية المنتجة للمداخيل كونها دائمة ومستقرة، لذلك قمنا بتوجيه تعليمة إلى السيدات والسادة الولاة تتعلق بتاريخ 10 مارس 2016؛ تتعلق بتثمين أملاك الجماعات المحلية، بحيث حصرت النقائص التي طبعت

تسيير أملاك الجماعات المحلية ورسمت قواعد جديدة للتسيير الفعال، لاسيما فيما يخص التحكم في الأملاك البلدية من خلال: إحصاء حصري وشامل، التسجيل في الجدول العام للأملاك الوطنية، تحيين أسعار الإيجارات، تفعيل الإتاوات المستحقة للبلديات، إختيار كيفية التسيير والاستغلال المناسب لأملاك الجماعات المحلية، بعث الدور الاقتصادي للجماعات المحلية وتنمية الاقتصاد المحلي.

ومن هذا المنظور تعد المحاشر البلدية، كما تفضلتم بذكره في مضمون سؤالكم، أملاك البلدية، منتجة للمداخيل، بحيث بلغ عددها إلى غاية شهر سبتمبر 2016، 280 محشرا بلديا على المستوى الوطني وقدرت مداخيلها بما يعادل 266,7 مليون دينار جزائري؛ هذا المبلغ يعتبر جد بسيط بالنظر لعدد هذه المحاشر وما تشمله وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق بالأساس بضعف تأطير هذا النوع من الأملاك وكذلك لقدم النص المحدد للتعريفات الخاصة بعملية وضع المركبات في المحاشر ومصاريف حراستها والذي يعود إلى سنة 1993، بحيث حددت التعريفات آنذاك بمبالغ أصبحت اليوم وبعد مرور 23 سنة؛ أقول، أصبحت رمزية بحيث تتراوح ما بين 20 دينارا و300 دينار، بحسب نوع المركبة. وانطلاقا من ذلك، وكما ذكرت آنفا، فإن الوضع الراهن يتطلب منا تثمين كل صغيرة وكل كبيرة من أجل استغلالها لتنمية بلدنا، وستقوم مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وفي المستقبل القريب ضمن الاستراتيجية التي سطرتها الحكومة وتنفيذا للتوصيات التي حملها اجتماع الحكومة بالولاة، بحيث خصصت ورشة لتثمين أملاك البلدية، كما سأذكره لاحقا لإعادة النظر في التنظيم الذي يحكم محاشر البلدية مع تحيين التعريفات المطبقة، وبالإضافة إلى ذلك ومع تحويل الممتلكات الأخرى غير المستغلة والتي أنجزت في وقت مضى لصالح البلديات، فإننا نتوقع أن ترتفع الإيرادات المالية الناتجة عنها إلى ما يعادل 30 مليار دينار جزائري، السنة المقبلة، عكس سنة 2016، التي عرفت تحصيل 17 مليار دينار فقط.

كما أنه ومن أجل تدعيم وتنويع ممتلكاتها المنتجة للمداخيل، تم الانطلاق في مقاربة جديدة لتمويل الاستثمارات المحلية عن طريق منح الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة لها قروضا مؤقتة لضمان تمويل مشاريع منتجة للمداخيل.

وفي الختام، أود أن أذكر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، بأنه في إطار انعقاد لقاء الحكومة بالولاة يومي 12 و13 نوفمبر الجاري، خصصت ورشة من بين ثلاث ورشات المقررة لموضوع إصلاح المالية المحلية والجباية المحلية، بحيث تمت مناقشة وإثراء مشاركة الجماعات المحلية في تحصيل الرسوم والضرائب وكذا تثمين أملاك الجماعات المحلية كمصدر تمويل لها، مما يجعلها أكثر ملاءمة للوضعية المالية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ومن بين التوصيات الهامة التي تمخضت عن هذه الورشة إعداد قانون للجباية المحلية، يتكفل بالجانب المحلي للجباية المقسمة حاليا بين ميزانية الدولة والجماعات المحلية، بالإضافة إلى الجباية المخصصة فقط للجماعات المحلية وستعكف مصالحنا وضمن فوج عمل بالتعاون مع مصالح وزارة المالية على إعداد هذا النص الهام، كما تم التأكيد على إعداد مخطط توجيهي للمتلكات وكذا البحث عن موارد أخرى عبر أدوات جديدة لتثمين الممتلكات على غرار الامتياز وقروض الخزينة والبنوك والتعاون المشترك بين البلديات، وسوف نقدم لكم كل هذه الاقتراحات والتوصيات من خلال قانون البلدية وقانون الولاية الذي سوف يقدم للبرلمان إن شاء الله، بعد مصادقته من الحكومة ومن مجلس الوزراء.

أشكركم على حسن وكرم إصغائكم وآمل أن أكون قد وافيتكم بالإجابة المرجوة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ أعود للسيد عبد القادر شنيني فأسأله هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس.

رد معالي الوزير كان تاما في الحقيقة ولكنني أريد أن ألفت انتباهكم، معالي الوزير، من ناحية قيمة كراء السيارة في اليوم كانت 40 دينارا، أما اليوم اتخذت البلديات قرارات لرفع قيمة الحجز لليلة الواحدة، على كل حال هذا غير كافي، معالي الوزير، من أجل إنتاج مداخيل قوية، أنا أريد فقط أن ألفت مرة أخرى انتباهكم بأننا رأينا بعض المحاشر توجد بها سيارات لمدة تفوق 10 أو 15 سنة وشاحنات، يعني هذا لو يتم بيعها ستتحصل البلديات على مداخيل أخرى، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ السيد الوزير ليس لديه رد وأظن بأنه يتبنى المقترح.

ننتقل الآن إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة للسيد عبد القادر معزوز.

السيد عبد القادر معزوز: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سؤالي الشفوي موجه للسيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

سيدي الوزير،

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد 70 و 73 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 25 أوت 2016 والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني، معالي الوزير، أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد بلغ عدد سكان ولاية الشلف 1 مليون و300000 ساكن، مع توفر الولاية على مطار وطريق سيّار وهياكل صحية ضخمة بجميع التخصصات الاستشفائية، ناهيك عن الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به، إذ أنها تتوسط 5 ولايات، كما أن الولاية حظيت بزيارة تفقدية سنة 2013، من طرف السيد الوزير الأول، الذي وعد خلالها بأن تستفيد ولايتنا من ملحقة استشفائية جامعية.

مع كل هذه المعطيات التي سبق ذكرها، سيدي الوزير، إلا أن جامعة حسيبة بن بوعلي تفتقر لكلية الطب. والسؤال، معالي الوزير، لماذا لم يتم لحد الآن تمكين الولاية من كلية الطب على مستوى جامعتها من أجل تغطية الطلب المحلي، كما هو معمول به في كثير من ولايات الوطن؟

تفضلوا – سيدي الوزير – بقبول فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة، صاحب السؤال،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

إسمحوا لي في مستهل هذا الرد أن أشكر السيد عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة على سؤاله وعلى اهتمامه بتطوير خريطة التعليم العالي، لاسيما خريطة التكوين بجامعة الشلف، حيث يتساءل في ضوء سرد عدد من المعطيات التي تميّز ولاية الشلف عن عدم تمكين الجامعة من فتح كلية للطب، في هذا الإطار أود أن أشير إلى أن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ما فتئت تتطور من خلال اندماجها الفعال في الديناميكية التي يشهدها قطاع التعليم العالي، سواء من حيث إثراء فروع التكوين بمختلف تخصصاتها أو من حيث تقديم عروض تكوين جديدة في إطار نظام (LMD) وبهذا الخصوص، فإن فتح كلية العلوم الطبية يتطلب استيفاء عدد من المقاييس العلمية والبيداغوجية والهيكلية، وفي مقدمتها قدرات التأطير النوعي، ذات المصف العالي من الأساتذة والأساتذة المحاضرين الاستشفائيين الجامعيين في التخصصات الطبية الأساسية وكذا ميادين التدريب في مؤسسات صحية ذات طابع استشفائي جامعي للولاية المعنية. وعليه، فإن كل مؤسسة جامعية ترغب في فتح التكوين في العلوم الطبية أو في أي تخصص آخر مطالبة في المقام الأول بالعمل على استيفاء المقاييس التي يتطلبها دفتر الشروط المعد لهذا الغرض، علما أن أحكام دفتر الشروط المذكور لا تقتصر على الجامعة فحسب، بل تتعداها إلى المصالح المخولة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وللعلم فإن فتح كلية للطب في أي جامعة من الجامعات، بما فيها جامعة الشلف يتطلب إجباريا وجود سبع

وعشرين (27) مصلحة استشفائية يؤطر كل واحدة منها أستاذ واحد على الأقل وأستاذان محاضران وأربعة أساتذة مساعدين، فإذا ضربنا هذا العدد في (27) فهذا يعني أن عدد الأساتذة يجب أن يتجاوز 100، وهكذا فإن قرار فتح فرع أو تخصص معين في العلوم الطبية أو في أي تخصص آخر يتطلب اتباع إجراءات تنظيمية محددة تبدأ أساسا من المؤسسة الجامعية، يعني القرار لا يأتي من فوق، فالمبادرة دائما تأتي من القاعدة.

إذن، هذا الطلب، فتح فرع أو تخصص في العلوم الطبية، يتطلب اتباع إجراءات تنظيمية محددة تبدأ أساسا من المؤسسة الجامعية المعنية التي عليها أن تبادر بهذا الطلب، كما أدركت بأن الشروط البيداغوجية والعلمية والهيكلية باتت متوفرة، ويقع حينئذ على عاتق المصالح المخولة بالوزارة دراسة طلب الجامعة المذكورة وذلك بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين في الفرع المراد فتحه، علما أن الإجراءات التنظيمية المشار إليها تقتضي مساهمة كل من قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والسلطات الولائية في إطار لجنة وزارية مشتركة تسهر على تسخير الإمكانيات الضرورية المرافقة، لاسيما ما تعلق منها بالهياكل الاستشفائية الجامعية لاستعمالها كميادين تدريب محتملة، بما يكفل التكامل الضروري في هذا النمط من التكوين من الجانب التعليمي والجانب التطبيقي. إن ما ورد في سؤالكم من أن فتح كلية للطب على مستوى جامعة الشلف سيسهم في تغطية الطلب المحلي، هو أمر غير دقيق من حيث أن الالتحاق بالعلوم الطبية بمختلف فروعها، يتم بناء على معدلات موحدة على مستوى الوطن، بصرف النظر عن الولاية التي ينحدر منها الحائز على شهادة البكالوريا. وفي هذا السياق، فإن الحائزين الجدد على شهادة البكالوريا المنحدرين من ولاية الشلف والمستوفين لشروط الالتحاق بإحدى فروع العلوم الطبية، يتم تسجيلهم بيداغوجيا بجامعة وهران واحد (1) كما يتم التكفل بهم في مجال الخدمات الجامعية في الإقامات الجامعية المتواجدة بمدينة وهران، حيث يستفيدون من خدمات الإيواء والإطعام والنقل والنشاطات الثقافية والرياضية، وبهذه المناسبة أريد أن أخرج قليلا عن النص لأشير إلى أن عددا من الولايات تطالبني باستمرار بفتح كليات في الطب، وأذكر منها مثلا ولاية تيارت، ولاية البويرة، ولاية بسكرة، ولاية المسيلة وغيرها، ولكن يجب أن تعلموا أيتها السيدات والسادة الأعضاء، أن هناك خريطة جامعية تقتضي أن يكون فيه نوع من العدالة، بين الجهات الأربع للوطن على الأقل الوسط والشرق والغرب والجنوب، ولاحظوا معي أن الخارطة الحالية تتضمن أربع كليات طب في الشرق وأربعا في الغرب وأربعا في الوسط، وكان من المفروض أن يكون أربع في الجنوب ولكن نظرا لعدم توفر الإمكانيات هناك ثلاث فقط، فإذا فتحنا كلية جديدة في الغرب، فهذا يقتضي أن نفتح أيضا في المناطق الأخرى حتى نبقي على هذا التوازن الذي لم ينتبه إليه الناس ولكنه موجود، هذا من جهة ومن جهة ثانية أيضا هناك مشكل آخر يطرح نفسه وهو عدد الطلبة المنبثقين أو المنتمين إلى الولاية والذين يحصلون على المعدلات التي تسمح لهم بالتسجيل في الطب، هذه السنة فالمعدل المطلوب كان 15.55، فلو عدنا إلى هذه الولايات وعرفنا عدد الطلبة المتحصلين على هذا المعدل لوجدنا عددهم قليلا ولا يسمح بفتح كلية من أجل 100 أو 120 طالبا، فهناك، إذن، توازن جهوي وعندما تتوفر الشروط سنوسع، إن شاء الله، بفتح كليات جديدة ولكن أكرر في النهاية أن كل فتح تخصص أو قسم أو كلية أو مركز جامعي أو حتى جامعة، فالمطلوب يأتي دائما من القاعدة وليس العكس وأشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛ السيد عبد القادر معزوز، إذا كان لديك تعليق فلتتفضل.

السيد عبد القادر معزوز: السيد الوزير أنتم مشكورون على المجهودات المبذولة في قطاعكم، بحيث تسعون دائما جاهدين من أجل جعل هذا القطاع في مصف الدول الرائدة، السيد الوزير، إن اعتمادنا على هذه الآلية، أي السؤال الشفوي، هذه الآلية الدستورية هو بناء على أننا نحن كأعضاء سنة 2013 بتاريخ 22 ماي 2013، قمنا، 13 عضوا وعضوين آخرين من مجلس الأمة، بزيارة السيد وزير التعليم العالي وطرحنا الإشكال وفي 03 جوان 2013، نفس المجموعة من النواب وباختلاف انتماءاتهم السياسية، طرحنا نفس الإشكال للسيد وزير الصحة، ثم وعدنا السيد وزير الصحة آنذاك بأن تكون زيارة الوزيرين لولايتنا لرؤية

الإمكانيات التي نحظى بها. زيارة السيد الوزير الأول في نوفمبر سنة 2014، لقد قلت في السؤال أنه قد تم وعدنا بملحقة استشفائية جامعية، لما نقصد الطلب المحلي نربطه دائما بالقطاع الصحي.

سيدي الوزير، التخصصات المطلوبة، لدينا 32 تخصصا، الذي طُلب منَا بالتنسيق مع هيئات وزارة الصحة، 32 تخصصا وثمانَية مستشفيات و1355 سريرا، ولدينا معهد لمكافحة السرطان ولدينا معهد وطني للشبه الطبي ومعهد جهوي للشبه الطبي ومجموعة 156 عيادة خاصة والوسائل بالنسبة للمواد الصحية للخريطة الصحية لكي يكون التوافق لكلية الطب، نحن لا نقصد أبناءنا الذين يدرسون بكلية الطب، نقصد تواجد كلية الطب من أجل أن تدعمنا في إطار تواجد مستشفى جامعي.

سيدي الوزير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي بها جميع الهياكل تقريبا، جامعة الحقوق الحالية، يمكن لنا كهيكل وإن تكلمنا عنها كهيكل يمكن لها أن تستقبل هؤلاء الطلبة، لأنهم في المستقبل إن هذا المطلب، ليس بالمطلب الشخصي وإنما وبحكم أننا نسعى من أجله منذ مدة، سيدي الوزير، يمكنني أن أقول لك بأن المطلب الحقيقي في ولايتنا –تقريبا– أصبحت التنمية هي كلية الطب في ولاية الشلف.

هذا الانشغال قد بلغناه باسم مجموعة من النواب وبعد هذه الآلية نقصد قطاع الصحة وبعدها عميد الجامعة، يقولون لنا في قطاع الصحة إننا قد استوفينا الشروط؛ فهذا مطلبنا كسكان ولاية الشلف ونطالب أن تكون لدينا كلية طب على غرار كل ولايات الوطن، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس.

أنا أصارحك بكل صدق وبكل محبة أن التجربة الحالية مع كلية الطب التي فتحت أو التي أنشئت منذ 20 أو 30 سنة إلى يومنا، وأذكر على سبيل المثال، كلية الطب في البليدة وفي مستغانم وفي باتنة وفي بجاية وفي عدة ولايات، إلى الآن تعاني من نقص في التأطير وفي الهياكل وفي ميادين التدريب، رغم أنها موجودة منذ 20 أو 30 سنة إلى يومنا هذا، لا أريد التحدث عن الأمور بالتفصيل ولكنني أستطيع أن أفيدك بعدد الأساتذة الموجودين في هذه الكليات، الآن هذه الكليات التي تعمل منذ 20 سنة لم تستوف الشروط حتى الآن، ومن المفروض أن يعاد فيها النظر، لأن التكوين في الطب يختلف عن التكوين في كل التخصصات الأخرى، لأن الطالب في الطب لا يستطيع أن يدرس نظريا، فلابد أن يعاين المرضى وأن يمارس، ابتداء من السنة الثالثة التعليم الميداني أو الكلينيكي، كما يسمى، داخل المستشفيات، وللأسف الشديد هذه الكليات المفتوحة لا تستوفي هذا الشرط، وبالتالي فهذا ينقص نوعا ما من التكوين في مجال العلوم الطبية. الأمر الثاني وهو أن الطلب لا يأتي من الوزارة وإنما يأتي من الجامعة، فالجامعة لم تبادر إلى اليوم بهذا الطلب ولأنه عندما نفتح أي تخصص ليس فقط الطب لدينا آلية نحن على مستوى التعليم العالي وهي موجودة منذ زمان، هناك الهياكل العلمية للجميع، فهي التي تقرر، انطلاقا من الإمكانيات المتوفرة وتأخذ الموافقة من المجالس العلمية على مستوى الكليات وعلى مستوى الجامعة ثم هناك مجالس، مجلس الإدارة ومجلس التوجيه، بل مجلس الإدارة هو الذي يقرر، ضمن خطة تطوير الجامعة السنوية أو متعددة السنوات وعندما يأتي هذا الطلب إلى الوزارة وقتها تنعقد لجنة تقنية في مجال الطب بيننا وبين وزارة الصحة والسلطات المحلية لترى هل هذه الجامعة تستوفي الشروط فإن كانت كذلك أي تستوفي تعطى الموافقة وإن لم تكن تستوفي الشروط لا تعطى ولا تمنح الموافقة وإلى حد الآن، أكرر وأقول، أنه لم يأت أو لم يصلنا طلب بصفة رسمية من الجامعة والجامعة هي الطرف الوحيد المخول لفتح التخصصات العلمية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

الزملاء الأعضاء،

الإخوة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور وأحكام القانون العضوي رقم 99 – 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة، معالي الوزير، بهذا السؤال والمتمثل في:

أولا مقدمة: إيمانا منا بالمسار الذي تسلكه كل أمة في سبيل أن يكون لها مكان تحت الشمس وأن تكون رقما معتبرا في هاته الأرض وبنظرتنا المستطردة في تاريخ الحضارات، أي عبر آلاف السنين، وبعد الدراسة والتحليل لكل أعمال البشرية، في مجمل العلوم والآداب، نخرج بمعامل واحد، مشترك ووحيد، هو اللغة التي تبقى ثابتة في كل هاته المتغيرات، حيث نجد أن كل الأمم بنت ورقت وتحضرت بلغتها الأصل أو بلغتها الأم، ولم يحدث أن رأينا حضارة فرضت نفسها بلغة مستعارة.

السؤال:

– إلى أي مدى وصلت حركة الترجمة في كل المجالات، خاصة منها التقنية والطبية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد محمود قيساري، صاحب السؤال،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام.

أود أيضا في مستهل هذا الرد أن أتقدم بخالص شكري لكم، السيد محمود قيساري، على سؤالكم القيّم، الذي تطرحون فيه واحدة من أعقد القضايا التي تواجه الأمة والمتمثلة في نقل العلوم والمعارف وتطبيقاتها التكنولوجية في شتى المجالات والتخصصات إلى اللغة العربية عن طريق الترجمة. لا شك في أن السيد عضو مجلس الأمة، يتفق معي في أن إشكالية كهذه، بالنظر لطابعها الشمولي وأهميتها وحيويتها تتجاوز قدرات أي قطاع، بما في ذلك قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لتشمل مختلف قطاعات النشاط وكذا الناشرين والكتاب والباحثين والأخصائيين والاتحادات المهنية المتخصصة، ليس فقط على مستوى بلد بعينه، بل على مستوى البلدان العربية كلها، حيث يفترض أن تتصدى المنظمات الإقليمية العاملة في مجال التربية والثقافة والعلوم ومراكزها المتخصصة لمعالجة هذه المسألة، انطلاقا من توحيد الجهود العلمية العربية، بغية إحراز تقدم حاسم في هذا الميدان الحيوي، خصوصا ما تعلق منه بالترجمة في المجالات التقنية والطبية. إن الإقرار بالطبيعة الأفقية المشتركة لإشكالية الترجمة، لا ينبغي أن يدفعنا إلى إغفال الدور المنوط ببلدنا في هذا المجال.

وفي هذا السياق، فقد عمل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار تطوير خريطة التكوين العالي وتنويع مجالاته وفروعه وتخصصاته، على تعزيز التكوين في الترجمة الكتابية والفورية، وذلك من خلال بعث عروض التكوين على مستوى الطور الثاني في الترجمة في عدد من الجامعات، على غرار جامعة بشار وعنابة والمدية وقسنطينة والجزائر، بطبيعة الحال، فضلا عن فتح ماستير في تخصص ليسانس مندمج في الترجمة هذه السنة على مستوى جامعة الجزائر –2–. وعلى مستوى مشاريع البحث الجامعي، فإن القطاع يحصي 26 مشروع بحث في مجال الترجمة يتم التكفل بها من طرف فرق بحث على مستوى مختلف مؤسسات التعليم العالي، وفي مجال النشر العلمي، لعله من المفيد الإشارة إلى أن الترجمة العلمية هي عملية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأستاذ والطالب، على حد سواء، وتتطلب بوصفها كذلك ضوابط محددة، كأن يكون المترجم متخصصا في المادة التي يترجمها، زيادة على أن الناشر تقع على مسؤوليته مراجعة تلك الترجمة من طرف متخصص آخر، من أجل ضمان الدقة المفاهيمية والصدقية العامة للمادة المترجمة. وبهذا الخصوص، فإن القطاع، من خلال دار النشر التابعة له المتمثلة في ديوان المطبوعات الجامعية، لم تدخر جهدا في ترجمة عدد من المراجع والكتب في مختلف الحقول المعرفية، حيث تجاوز رصيد الكتب المترجمة إلى اللغة العربية 220 عنوانا تتوزع على ميادين التكوين كما يلي:

– العلوم الدقيقة: 71 عنوانا.

– العلوم الهندسية والتكنولوجية: 23 عنوانا.

– العلوم الطبية: 8 عناوين.
– العلوم الاجتماعية: 99 عنوانا.

علما أن اللغات الأجنبية الأصلية للكتب المترجمة إلى اللغة العربية هي اللغة الفرنسية والإنجليزية والألمانية والروسية.

ختاما، فإن الترجمة إلى اللغة العربية، إن كانت مسألة حيوية، ينبغي أن تحظى بالرعاية وبالاهتمام إلا أنها لا ينبغي أن تحجب عنا مسألة التحكم في اللغات الأجنبية، بوصفها أداة لا غنى عنها للولوج المباشر للفضاءات الدولية المنتجة للعلوم والتكنولوجيات والاستفادة منها في مجال التكوين والبحث، لاسيما في التخصصات الهندسية والتكنولوجية والطبية، خصوصا إذا ما أخذنا في الحسبان أن حركة الترجمة على الصعيد العربي ما زالت لم ترق بعد إلى المستوى المأمول، الذي يلبي حاجة الدارسين والباحثين في هذه التخصصات باللغة العربية إلى المعارف والمهارات الضرورية. واسمحوا لي هنا أيضا أن أخرج قليلا عن النص، الذي كتب لي وهو أن الترجمة في الحقيقة أصبحت شيئا متجاوزا في عصرنا هذا، لأنه يفترض، على الأقل، على مستوى التعليم العالي، في الطلبة وفي الأساتذة أن يعرفوا على الأقل لغة أجنبية واحدة، فهم ليسوا في حاجة إلى الترجمة، ربما الفئات الأخرى أو المستويات الأخرى، على مستوى التعليم الثانوي، وفي القطاعات الأخرى، ربما يحتاجون إلى الترجمة، أما نحن على مستوى التعليم العالي، فلسنا، في الحقيقة، في حاجة إلى الترجمة ما دامت اللغة الأجنبية تدرس وهي إجبارية في كل المستويات؛ مستوى الليسانس ومستوى الماستر ومستوى الدكتوراه ويشترط أصلا في الطالب الذي يدخل إلى التعليم العالي وخاصة إلى الدراسات العليا، أن يكون –على الأقل– متحكما في اللغتين وهي: الفرنسية والإنجليزية وإذا استطاع التحكم في لغة ثالثة أو رابعة فذلك أحسن، وأشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ تفضل السيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم، أشكر السيد الوزير على جوابه الذي كان شاملا، إلا أننا نريد أن نلفت الانتباه إلى أن أحد الثوابت في الهوية هي اللغة العربية وإن إنجاز البحوث أو فرض على سبيل المثال ترجمة البحوث العلمية لكل الباحثين عن شهادة المطابقة، يجب أن نطلب منكم إنجاز بحوثهم باللغة العربية، لأننا إذا كنا قد تخلينا أو تساهلنا في ثابت من ثوابت الهوية، يعني أن هذه الإطارات المتخرجة تعتبر خزان معلومات، فأول هزة اقتصادية تمس الجزائر، يتنازلون ويلجؤون إلى الخارج ولن نستفيد منهم ولهذا يجب أن نحملهم رسالة الشهداء ونحملهم أمانة الأمة العربية والإسلامية لكي يضحوا ويصبروا معنا في الأزمات، ولهذا فبمجرد وقوعنا في أول هزة يقولون لا يمكننا أن نعيش في هذا البلد فعندما كان يدرس كان يستطيع أن يعيش في هذا البلد ولما تخرج أصبح لا يستطيع أن يعيش فيه ويذهبون إلى الخارج، لهذا أقول يجب أن نحملهم هذه الرسالة الأخلاقية والثقافية لكي – على الأقل – يصبروا معنا في مثل هذه الهزات الاقتصادية وإلا فسيهربون، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ في الحقيقة، أصارحك كما صارحت الأخ الذي تدخل قبلك، هو أن مشكلة البقاء في الوطن أو الذهاب لا علاقة لها باللغة، لأن الذين يذهبون، سواء درسوا بالعربية أو بغيرها، هناك عوامل وأسباب أخرى لا علاقة لها، ربما، بلغة التدريس. وفي الحقيقة وبكل موضوعية لما نرى الخريطة الجامعية فنصفها يدرس باللغة الفرنسية، أصلا، وإن النصف الذي يدرس باللغة الفرنسية ليس بحاجة إلى ترجمة الكتب الفرنسية إلى اللغة العربية، فما دام هو يدرس باللغة الفرنسية في الطب، في العلوم، في التكنولوجيا، ربما المواد التي تدرس باللغة العربية في الجامعات هي العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذه أغلب الدراسات فيها هي إبداعية وليست دراسات علمية مثل الروايات والقصص والأشعار وما إلى ذلك، صحيح، هناك دراسات أكاديمية وفيها نوع من الترجمة ولكن، صدقني، فأنا شخصيا مقتنع بأن الترجمة وحدها لا تكفي، هي مفيدة، ولكن من الضروري أن يتقن الطالب في الجامعة اللغة الأجنبية، لا أقول الفرنسية، لكن أقول

لغة أجنبية –على الأقل– لغة واحدة، ويستحسن أن تكون الإنجليزية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد فتاح طالبي.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم.

معالي الوزير،

ننقل لكم انشغال فئة معتبرة من طلبة الدكتوراه، نظام قديم، ممن أنهوا أطروحاتهم وينتظرون المناقشة بسبب المقال العلمي.

هذه الفئة، معالي الوزير، تعاني معاناة لا يمكن تصورها بسبب أن لكل جامعة قوانين خاصة بها.

فمثلا: جامعة أم البواقي، أصدر مديرها قرارا برفض قبول النشر، رغم وجود تعليمة من المديرية المشرفة على الدكتوراه بوزارتكم، ووضع شرط أن يكون المقال منشورا بمجلة الجامعة، فلا تقبل المجلات التي تصدرها المراكز البحثية وغيرها.

جامعة سطيف (1) و(2) لها رؤية أخرى، جامعة قسنطينة لها تصور ثالث... إلخ.

سؤالنا، معالي الوزير:

هل كل جامعة لها قانونها الخاص فيما يخص اعتماد المجلات العلمية للمناقشة؟ أم أن كل الجامعات تخضع للوزارة؟ وماذا فعلت الوزارة في هذا الإطار لتسهيل وتذليل العقبات أمام هذه الفئة؟

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا على الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد المحترم فتاح طالبي،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

إسمحوا لي في مستهل هذا الرد أن أتقدم بخالص الشكر للسيد فتاح طالبي، عضو مجلس الأمة، على الاهتمام الذي يوليه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى انشغاله الذي يطرح فيه الصعوبات التي تعترض المسجلين في الدكتوراه في نشر مقالاتهم تمهيدا لمناقشة أطروحاتهم وكذا التباينات المسجلة بين جامعة وأخرى في تعامل الهيئات العلمية المخولة بخصوص المجلات العلمية المعتمدة للنشر.

أود بهذا الخصوص أن أذكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن عملية النشر في المجلات العلمية تحكمها، كما يعرف الجميع، مقاييس علمية خالصة، ومن ثمة فإنه يصعب على الوزارة، بوصفها وصاية إدارية، التحكم من حيث المبدأ فيما تستغرقه مواعيد نشر ما يقدم لهذه المجلات من أعمال علمية، ووعيا من القطاع بالصعوبات المسجلة في هذا المجال وبفعل الآجال الزمنية الطويلة نسبيا للنشر أحيانا، أو بسبب عدم كفاية فضاءات النشر الوطنية المحكمة علميا أحيانا أخرى، فقد تم اتخاذ جملة من التدابير الهادفة إلى تيسير إجراءات مناقشة أطروحات الدكتوراه، وفي مقدمتها الاعتداد بالوعد المكتوب بالنشر، أي الوعد بالنشر، هذا تسهيل، كان في السابق لا يسمح بالمناقشة إلا بعد أن ينشر المقال، الآن أعطيت تعليمة لكل الجامعات أنه يمكن مناقشة الرسالة إذا تحصل الطالب، المترشح للدكتوراه، على وعد بالنشر، حتى قبل النشر من طرف المجلة المحكمة.

وفي هذا السياق، تم إحداث لجنة علمية وطنية تعنى بمرافقة هيئات تحرير المجلات العلمية الجامعية والارتقاء بتصنيفها إلى مستوى النشريات المحكمة علميا، بما يكفل توسيع فضاءات النشر العلمي للأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه في مختلف التخصصات ويتيح لهم فرصا أكبر لنشر مقالاتهم وأبحاثهم في آجال زمنية معقولة، ولعله من شأن هذا الإجراء وضع آلية لتصنيف المجلات العلمية، حسب التخصصات والحقول المعرفية، بما يسهل اعتمادها

من قبل الهيئات العلمية المخولة، وفق رؤية موحدة على مستوى مختلف الجامعات.

ومن التدابير المتخذة أيضا، إلزام الهيئات الإدارية والعلمية المخولة على مستوى المؤسسات الجامعية بمعالجة ملفات مناقشة أطروحة الدكتوراه في الآجال القانونية.

لقد أسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في تمكين أعداد متزايدة من طلبة الدكتوراه من مناقشة أطروحاتهم، حيث سجلنا مناقشة ما يزيد عن 2600 أطروحة خلال سنة 2014 ونحو 3000 أطروحة نوقشت خلال سنة 2015، ونرتقب أن ترتفع حصيلة مناقشة الأطروحات إلى أكثر من ذلك خلال هذه السنة الجارية 2016.

إن القطاع عازم على استكمال هذه الجهود ومعالجة الأسباب العلمية، الأسباب العميقة، التي تحول دون مناقشة أطروحات الدكتوراه في آجالها المحددة، وفي مقدمتها نقص المتابعة الميدانية والمرافقة العلمية من طرف الأساتذة المؤطرين وكذا انشغال عدد غير قليل من طلبة الدكتوراه بالأنشطة البيداغوجية والتعليمية، بوصفهم أساتذة مساعدين، فضلا عن الصعوبات التي أشرتم إليها والمتعلقة بالنشر في المجالات العلمية والتباينات المسجلة بين الهيئات العلمية للجامعات في مجال اعتماد هذه المجلة أو تلك، وذلك بغية الوصول، في آجال قريبة أو بالتشاور مع الأسرة العلمية أو الجامعية، إلى اعتماد عُدة إجرائية وعملياتية متكاملة بما يمكّن على وجه الخصوص من:

– ضمان متابعة كاملة لأعمال طالب الدكتوراه أثناء فترة تحضيره للأطروحة، طبقا لما ينص عليه الميثاق والأطروحة التي جرى إعداده وتوزيعه على كل الأطراف المعنية.

– أخذ الخبرة والمهارة التي يحوز عليها الطالب في فترة تحضير الأطروحة بالاعتبار.

– الاعتداد بمشاركة طالب الدكتوراه في التظاهرات العلمية، سواء منها الوطنية أو الدولية.

– إعتماد مبدأ التقييم الدوري لمدى تقدم الطالب في أعماله البحثية.

وفي الختام، أريد أن أذكر بأن اللجان العلمية لها مطلق السيادة، فهي حرة لا نتدخل فيها ولهذا بعضها يقبل والبعض الآخر لا يقبل، وهذا من حقهم، من الناحية العلمية، وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد فتاح طالبي، لأسأله هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير على هذا الجواب الواضح؛ لكن معالي الوزير، بعض الطلبة والأساتذة طلبوا مني أن أبلغ لكم هذا الانشغال المتمثل في إعادة فتح موقع الفايس بوك، الذي هو مغلق، إنهم يقولون إنه مغلق، وشكرا.

السيد الرئيس: تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: ليس لدي ما أقوله.

السيد الرئيس: الرسالة بلغت والشكر قُدم.

ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي وزير الفلاحة السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير، إن التوجه الحالي للدولة هو تطوير الاستثمار والفلاحة في كل المناطق، بحيث يدخل هذا في توجيهات وبرنامج رئيس الجمهورية، إذ تم خلال السنوات الأخيرة إنجاز عدّة محيطات فلاحية في عدة ولايات، إلا أن ولاية إليزي من الولايات التي تعرف تأخرا كبيرا مقارنة بالولايات الأخرى.

السؤال المطروح: أين وصل برنامج المحيطات الفلاحية في ولاية إليزي؟ وما هي المعايير التي تم بها توزيع الآبار على الفلاحين في بلدية إليزي؟

تقبلوا أسمى عبارات التقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زملائي الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة المحترم، على السؤال الشفوي الذي تفضل بطرحه والمتعلق ببرامج المحيطات الفلاحية في ولاية إليزي وعن المعايير التي يتم بها توزيع الآبار التقليدية على الفلاحين. وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

لقد سطر قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، عدة برامج على مستوى أغلب ولايات الوطن لاستصلاح الأراضي الفلاحية، بما فيها الولايات الجنوبية، وذلك لتوسيع المساحات الفلاحية الصالحة، فبالنسبة للبرامج المتعلقة بتطوير المحيطات الفلاحية في ولاية إليزي، لقد تم إنشاء، على مستوى الولاية، في إطار المنشور الوزاري رقم 108، المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011، والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، 33 محيط امتياز لمساحة إجمالية تقدر بـ 7800 هكتار، خصصت منها 18 محيط امتياز لفائدة الشباب و15 محيطا لفائدة المستثمرين، كما تم منح، إلى حد الآن، 6556 هكتارا منها 1660 هكتارا لفائدة الشباب و4896 هكتارا لفائدة المستثمرين. أما فيما يتعلق بالمعايير التي يتم بها توزيع الآبار التقليدية على الفلاحين، فهذه العملية تتم بناء على المعاينات الميدانية لإطارات الأقسام الفرعية، بمساعدة ممثلي الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وفي بعض الأحيان ممثلي المجالس الشعبية البلدية، فيما يخص الواحات البعيدة عن مقر البلدية، حيث يتم اختيار المستثمرات الناشطة والتي تمتلك الوثائق الإدارية والتي تعاني من نقص مياه السقي وتعد هذه القائمة حسب الأولوية، إضافة إلى قائمة احتياطية وتعتبر هذه الإجراءات نفسها على مستوى جميع البلديات.

كما يجب الإشارة إلى أنه تم تسجيل 58 بئرا تقليديا، عبر واحات الولاية، وذلك في إطار الصندوق الوطني لتنمية مناطق الجنوب، منها 42 بئرا تم تسليمها و16 بئرا أخرى هي في طور الإنجاز وستسلم لاحقا.

إضافة إلى هذا، فقد استفادت بلدية إليزي، في إطار المشاريع ذات المبادرة المحلية، بغلاف مالي يقدر بـ 164 مليون دينار جزائري وذلك لإنجاز 30 بئرا على طول 60 مترا بمحيط تاكبالت، وذلك للقضاء على مشكل نقص وملوحة مياه السقي في هذا المحيط، وقد تمت عملية اختيار المستثمرات الفلاحية المستفيدة من هذا المشروع بنفس المعايير التي ذكرتها سالفا. تلك هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها وأشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس.

والله، معالي الوزير، أقول لك بكل صراحة هذا القطاع كنت أتمنى أن أكون مثل زملائي وأقول بأن الرد كان مقنعا ولكن في كل مرة أقولها لكم بكل صراحة لم أفهم إن كان إطارات الوزارة أو إطاراتك، أي على المستوى المحلي يفيدونك بمعلومات خاطئة؟! لكي نكون صرحاء في الموضوع، لأنه لما تقول بأن اختيار الفلاحين تم على أساس زيارة، نحن نرى بأنه توجد محيطات تم فيها حفر للآبار هي أراض بيضاء والأشخاص الذين يقدمون وينتجون لا يستفيدون، لأن طريقة التوزيع ليست بناء على إطارات؛ الطريقة تتم حسب الولاء أو حسب..!! لم أفهم! أنت تعرف ما يعيشه القطاع هناك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنت تقول بأن الناس قد استفادوا، 50 فقط استفادوا من عقود الامتياز، فإن أعطيت لشخص ورقة يعني عقد امتياز ولم توفر له المياه والكهرباء وتعتبره أنه قد استفاد، أقولها لك بكل صراحة، بالنسبة لي هذه ليست بالاستفادة! لأن بعض الأشخاص استفادوا منذ سنة 2014 بعقود الامتياز واليوم ينتظرون،

رغم المناقصات الخاصة بحفر الآبار، واتضح الأمر أنها غير مجدية، لماذا؟ لأنه في تلك الفترة لم يتم منح تلك الصفقة بالتراضي، أنتم تعلمون أننا نعاني من مشكل المؤسسات في حفر الآبار، خاصة بالنسبة لنا نحن ولايات أقصى الجنوب، نحن نتمنى أن ولاية إليزي، وإن كنتم تنظرون إلينا بنظرة استثنائية لا أهمية للفلاحة فيها، أنا أقولها بكل صراحة هذه ليست بتوصيات وتعليمات السيدرئيس الجمهورية. أنا أظن أنه في جل تعليمات فخامة رئيس الجمهورية، يقول ويحرص على تطوير وتنمية مناطق الجنوب بصفة حقيقية، فإذا كنتم تنصبون إطارات فاشلة تسير مثل هذه الولايات لمدة 13 أو 14 سنة، أقولها بكل صراحة إن كنتم ترون أن هذا الأمر جيد، يمكنكم أخذه إلى ولاية أخرى، فسيحطمها وليس إليزي، يمكنكم تحويله إلى ولاية أخرى فيحطمها!

أنا لكي أكون صريحا معك في الموضوع، أقولها لك بكل صراحة، الفلاحون والمربون يشتكون وإن قال لك بعض الأشخاص إن الوضع جيد، فهذا الأمر لا يعني إلا أنهم قد استفادوا من البيوت البلاستيكية أو استفادوا من الآبار، التي نتحدث عنها نحن، لأنهم لن ينتجوا أي شيء، ولكن الفلاح الذي ينتج لا يستفيد! ونحن كنا نتمنى لو أن هذه الآبار. لو أنني استفدت بقطعة أرض منذ 10 أو 15 سنة، ولدي بئر والمياه جارية، لماذا تأتي لتحفر لي بئرا أخرى بـ 70 مترا أو 80 مترا؟ لماذا لم يتم إنجاز محيطات أخرى؟ على الأقل يستفيد منها أشخاص آخرون وشباب، أقولها لك بكل صراحة في ولاية إليزي لم يستفد الفلاح سوى من ورقة وهي عقد الامتياز، فهذا الذي يملكه، وفي كل مرة يأتون ويشتكون من هذا الوضع، انتظرت طويلا من أجل إيجاد حل لهذا المشكل، أقولها بكل صراحة، معالي الوزير، نتمنى أن تنظروا إلينا مثل باقي الولايات، فإليزي هي ولاية كباقي الولايات ويجب أن تتطور في الفلاحة، وقد كنا واضحين منذ بداية هذا الأمر يا معالي الوزير، لقد تعبنا من هذه السياسة، أقولها صراحة من حقنا أن يكون لدينا إطارات من إليزي ولكن يستطيع أن يكون في وهران أو في عنابة. إليزي منذ سنة 1984 أي منذ أصبحت ولاية إلى غاية سنة 2000، القفزة التي عرفتها في ميدان الفلاحة لم تعرفها اليوم، اليوم تشهد تأخرا، يجب أن تقيموا القطاع اليوم، إذا تركت إطارا لمدة 14 سنة، ولم أقيم قطاعي، لأن الأمور تسير على أحسن ما يرام ولأن المدير ليس برجل المشاكل ويقال إن الأمور جيدة والمدير إبن بلدتهم ويعمل دون مشاكل، فنحن مستقرون! أقول لك لا يا سيدي الوزير، وبكل بصراحة، نحن ننبذ هذه السياسة، فقد راسلنا السيد رئيس الجمهورية بشأن هذا الموضوع وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ والكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس، ونشكر السيد عباس بوعمامة على هذا التدخل، بودي أن أتدخل في شقين:

الشق الأول، يتعلق بما منح من طرف الدولة لولاية إليزي في قطاع الفلاحة وفي إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

أولا، فبالنسبة للمشاريع ذات المبادرة المحلية، تم تخصيص ولاية إليزي بالنسبة لهذه البرامج، وخاصة برنامج المبادرة المحلية، غلاف مالي يقدر بـ 394 مليون دينار، لإنجاز سبع (07) عمليات، تتعلق بإنجاز وتجهيز مناقب تهيئة وتجهيز الآبار وإنجاز أحواض وفتح مسالك فلاحية، منها ست (06) عمليات منتهية بنسبة 100٪.

بالنسبة لبرنامج الإنارة الفلاحية، خُصص لها غلاف مالي قدره 250 مليون دينار لتوصيل الكهرباء على مسافة 100 كلم، حيث تم إنجاز إلى حد الآن بالتقريب 60 كلم.

البرنامج الثالث وهي التنمية الفلاحية المستدامة؛ وضع من أجل تعزيز وخلق مناصب شغل للثلاثي 2012 و2014، حيث استفادت الولاية من غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 1 مليار و875 مليون دينار، موزعة على البرامج الفرعية التالية:

– التهيئة والمحافظة على المراعي الصحراوية وتنمية وتربية المواشي.

– المحافظة وتنمية الواحات والزراعة الواحية.

– تنمية القدرة الإنتاجية بتحسين وعصرنة الخدمات والتوسيع والتأطير.

هذا بالنسبة لولاية إليزي التي استفادت ككل ولايات الجنوب من برامج خاصة لتدعيم الفلاحية.

بالنسبة للشق الثاني، وهو يتعلق، على ما أظن وحسب ما فهمته، بتسيير قطاع الفلاحة من طرف الإطارات الذين وضعت فيهم الثقة وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية،

للسهر على حسن سير هذا القطاع. لقد استمعت للسيد العضو وسجلت كل ما تفضلتم به وأقول لكم أنني سأجري بعض التحريات ولجنة التفتيش ستكون الأسبوع القادم، إن شاء الله، بولاية إليزي وسننظر إلى كل ما أنجز وإلى كل ما هو في طور الإنجاز، وبالتالي نقيم وضع الفلاحة وسنتصل بك، إن شاء الله، وتكون راضيا بالنتائج التي ستصل إليها لجنة التفتيش من خلال عملها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل، والكلمة للسيد حسني سعيدي.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه لمعالي وزير الأشغال العمومية والنقل، التالي نصه:

معالي الوزير،

تعرف تسعيرة النقل الخاص في جميع خطوط الحافلات الخاصة وسيارات الأجرة زيادة، فكثير من الناقلين الخواص فرضوا تسعيرة جديدة بطريقة عشوائية وغير مدروسة، بل غير قانونية، على المسافرين وهذا منذ إقرار الحكومة لقانون المالية سنة 2016، بحجة ارتفاع أسعار الوقود.

حيث وصلت هاته الزيادات في بعض الأحيان إلى 50٪ من قيمة التسعيرة القديمة في بعض الخطوط، مما خلق استياء وغضبا في وسط المواطنين (المسافرين) الذين دخلوا في مناوشات وملاسنات مع هؤلاء الناقلين.

معالي الوزير،

أمام هذه الفوضى والعشوائية التي يشهدها هذا القطاع بسبب الزيادات التي يفرضها هؤلاء الناقلون الخواص على المسافرين منذ بداية السنة الجديدة:

– معالي الوزير، إلى متى يبقى هذا القطاع يعيش هذه الفوضى المتمثلة في الزيادات العشوائية لتسعيرة النقل من قبل هؤلاء الناقلين الخواص؟

– هل بإمكان وزارتكم أن تفرض تسعيرة موحدة على جميع الناقلين عبر التراب الوطني لتفادي الزيادات التي أثقلت كاهل المواطن؟

– هل من إجراء لصالح الناقلين كذلك للتخفيف من الخسائر التي يتكبدونها من جراء رفع أسعار الوقود في كل ميزانية مالية لكل سنة؟

لكم منا أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيد المحترم، حسني سعيدي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

أشكر الأخ، عضو مجلس الأمة، السيد حسني سعيدي، على طرحه للانشغال حول موضوع تسعيرة النقل الخاص المطبقة من طرف سائقي خطوط الحافلات وسيارات الأجرة والتي عرفت، كما ورد في تساؤلكم، زيادات عشوائية وغير قانونية وذلك منذ إقرار قانون المالية لسنة 2016. وعليه يشرفني أن أحيطكم علما بما يلي:

– لقد تضمن قانون المالية لسنة 2016، زيادات في أسعار الوقود، الأمر الذي دفع ببعض الناقلين إلى استعمال حقهم في رفع أسعار النقل من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى، المنصوص عليه في التعليمة رقم 2503، المؤرخة في 29 ديسمبر 2012، بعدما كان الناقلون يستعملون أسعارا تفضيلية للمواطن على بعض الخطوط، لاستعمال الحد الأنى، الأمر الذي تم تفسيره بزيادات عشوائية.

للتذكير أن هذه التسعيرة هي ثمرة اجتماعات عديدة ومطولة بين الإدارة المركزية للنقل وكافة الشركاء الاجتماعيين، الممثلين لجميع المتعاملين من مختلف أنواع

النقل من الحضري إلى ما بين الولايات إلى النقل الجماعي العمومي. لقد تم خلال هذه الجلسات دراسة كل المقترحات للوصول إلى زيادة تراعي حقوق الناقلين من جهة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى. وقد حددت هذه الزيادة بنسبة 10٪، وللعلم فإن العملية تسير بانتظام على مستوى كل المديريات الولائية للنقل.

من جهة أخرى، نحيطكم علما أن الناقل مجبر على منح المسافر التذكرة مقابل دفع مستحقات النقل، وفي حالة عدم تسليم التذكرة للمسافرين، فإن هذا الأخير له حق اللجوء إلى مديرية النقل المختصة في الإقليم لتمكينها من تسليط العقوبات المنصوص عليها في ظل القانون رقم 13 – 01، المؤرخ في 07 أوت 2001، المتضمن توجيه النقل البري، هذه العقوبات تتراوح من وضع المركبة في المحشر بين ثلاثة أيام وخمسة وأربعين يوما إلى السحب النهائي للرخصة في حالة تكرار المخالفة، كما أن أعوان المراقبة التابعين لمديرية النقل يقومون بدورات التفتيش للوقوف على هذه التجاوزات. تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد حسني سعيدي هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس والشكر موصول للسيد معالي وزير النقل.

في الحقيقة وفي كل سنة جديدة وفي كل إعداد للميزانية المالية، وخاصة أثناء الزيادات التي تعرفها كل سنة، يلجأ هؤلاء الناقلون إلى زيادة دون انتظار القوانين أو المراسيم التي تصدرها وزارتكم، ولاسيما في السنة الماضية، التي عرفت عشوائية في التسعيرة وفوضى في هذا القطاع، مما خلق عدة مشاكل بين المواطنين والناقلين.

فعلا، كان الاتفاق بين هؤلاء الممثلين للناقلين، ولاسيما النقابات مع إدارتكم بالزيادة التي أنتم حددتموها بـ 10٪، ولكن هؤلاء طلبوا نسبة أكثر من 30٪، لأن التكاليف أو الزيادات التي عرفتها أسعار الوقود تتعدى هذه ولا تغطي الخسائر التي يتكبدها هؤلاء. فلهذا كان من المفروض.. أن جل هؤلاء الناقلين شباب ولديهم قروض بنكية وهذه المهنة في بعض الأحيان وفي بعض البلديات أصبحت بالنسبة للمواطنين أكثر من ضرورة، لأنها الوسيلة الوحيدة للتنقل إلى عملهم، فلهذا كان من الواجب أن تراعي الوزارة بعض الأمور لتخفيف الأعباء على هؤلاء الناقلين، ولاسيما في مجال الضريبة والجباية والأمور التي تخفف العبء عليهم، لأن الزيادة موجودة وننتظر كذلك زيادة أخرى في قانون المالية الجديد، لأن تسعيرة الوقود قد زادت ولأجل ألا تزول هذه المهنة ولا يبقى المواطن يعاني؛ إذن لابد لوزارتكم أن تنظر إلى هذا الجانب وتساعدهم، فمساعدتها لهؤلاء الناقلين يعتبر بمثابة مساعدة مباشرة للمواطنين، وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا.

أؤكد لك فقط أنه بالنسبة للحسابات التي قمنا بها، قيمة الوقود في التسعيرة تساوي 7٪، وثاني أمر هو أن كل الشركات العمومية للنقل الحضري لم تمس بأية زيادة، يعني من أجل التخفيف على المواطنين المتنقلين، هنا في الجزائر العاصمة، يوجد حوالي 20 مليون في الميترو و13 مليون في الترامواي، و7 ملايين في الشركة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري (ETUSA)، يعني لم تكن هناك زيادات في أسعار النقل، وأثمن مجهود الحكومة وكذا الخزينة العمومية، فقد قامتا بدورهما، هناك أشخاص تعدوا على القانون، لكنه دائما فوق رؤوسهم والرقابة هي الحل على ما أظن، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير،

يعتبر مشروع الطريق السيّار الرابط بين ولايتي البليدة والمدية، واحدا من المشاريع الضخمة والواعدة في مجال المنشآت القاعدية، وهذا بالنظر للعوائد الاقتصادية والاجتماعية التي سيحققها عند إتمامه، حيث يُعدّ من المشاريع الكبرى في مجال الأشغال العمومية، بالنظر للطبيعة الطبوغرافية للمنطقة، فقد كان إنجاز الجسور المعلقة واحدا من الحلول التي لابد منها في بعض مقاطع هذا المشروع والتي يصل ارتفاعها في بعض النقاط لمسافة 500 متر، وبما أن المنطقة معروفة بمناخها الشتوي القارس بحكم أنها تقع على ارتفاع 1300 متر على مستوى سطح البحر، خاصة المنطقة ما بين بن شكاو والبرواقية، وتحديدا النقطة الكيلومترية ما بين 90 و105 كلم، حيث سيجري إنجاز الجسور المعلقة، إذ تعرف المنطقة كمية تساقط ثلجية معتبرة شتاء، وما يترتب عن ذلك من تراكم للجليد على مستوى الطرقات، لذلك أصبح من الضروري التفكير في اعتماد تقنيات حديثة للتغلب على مشاكل تراكم الثلوج والجليد على مستوى طرق الجسور المعلقة، حيث يستحيل اعتماد الوسائل التقليدية في فتح الطرقات في حال غلقها بالثلوج أو تراكم الجليد عليها.

السيد الوزير،

لماذا لا يتم اعتماد تقنية ألياف التسخين، المطبقة في الكثير من البلدان ذات المناخ الشتوي المشابه للمنطقة؟ خاصة وأن المشروع الآن قد بلغ المراحل التي يجب اعتماد هذه التقنية، وفي حال تجاوز الإنجاز هذه المرحلة من الأشغال، سيصبح من المستحيل اعتمادها، وتفضلوا بقبول فائق التقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

سيدتي الوزيرة،

السيد المحترم بلقاسم قارة،

السلام عليكم.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة، بلقاسم قارة، على طرحه الانشغال الخاص بموضوع استعمال تقنية ألياف التسخين، بغرض تفادي تراكم الثلوج والجليد على الطريق الوطني رقم 1، في المنطقة ما بين الشفة والبرواقية. وعليه فأنا أعلمكم أن هذه التقنية لم تعمم بشكل كبير، كما أن استعمالها عموما يكون في مناطق معروفة بتساقط الثلوج والجليد خلال فترة زمنية طويلة من السنة.

إن العامل المناخي يعتبر من أهم الدوافع الحقيقية في تبني هذه التقنية، كما أن استعمال هذه التقنية يتطلب مبالغ مالية مرتفعة، سواء للإنجاز أو للصيانة، ولا مبرر لها مقارنة بالمدة الزمنية القصيرة التي تشهد فيها تساقط الثلوج في بلادنا، كما نحيطكم علما أن قطاع الأشغال العمومية يعتمد تقنيات أخرى، أثبتت نجاعتها، شأنه شأن دول كبيرة تتشابه مع بلدنا من حيث المناخ والتضاريس والتي تتمثل أساسا في تقنية استعمال الملح وشاحنات إزالة الثلوج، وهي أقل تكلفة بكثير مقارنة مع تقنية ألياف التسخين.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد بلقاسم قارة؛ تفضل.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي وزير الأشغال العمومية والنقل على عناصر الإجابة والتوضيحات التي جاء بها في رده على السؤال، وأستسمحه هنا للتوضيح أن دراسة المشروع لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المناخية للمنطقة المعروفة بمناخها الشتوي القارس وكثرة تساقط الثلوج والجليد، حيث تنزل درجة الحرارة أحيانا إلى أقل من خمس درجات تحت الصفر، بالإضافة إلى أن منطقة بن شكاو، توجد على ارتفاع 1300م، من سطح البحر. كل هذا يجعل اعتماد الطرق التقليدية في إزالة التراكمات الثلجية المتواجدة

على الطريق كإزالة الثلج والجليد بمادة الملح سيؤثر سلبا على مادة الخرسانة الزفتية والمسلحة وسيؤثر أيضا على مادة الحديد لكل من واقي الأجسام والواقي الأمني (ڤليسيور سيكيريتي)، إضافة لما تمثله هذه الطريقة من الخطر على حياة عمال الصيانة من طرف السيارات واستعمال الطريق أثناء إزالتهم الثلوج والجليد، وكان يمكن اعتماد هذه التقنية الحديثة، ألياف التسخين، في هذا المشروع، ما سيوفر الكثير من الجهد والمال، خاصة إذا علمنا أن تكلفة هذه التقنية لا تساوي شيئا أمام القيمة الإجمالية للمشروع.

السيد الوزير، نحن نعرف أن الشركة المكلفة بالإنجاز تستعمل مجانا تربة الردم وأماكن التفريغ، حيث إننا لو احتسبنا القيمة المالية لهذا، أقصد تربة الردم وأماكن التفريغ، لوجدناها تغطي، بل وتتجاوز قيمة اعتماد تقنية ألياف التسخين في هذا المشروع، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ لا أعرف هل السيد الوزير يريد أخذ الكلمة؟ لقد أصبح الحوار تقنيا يتجاوزنا.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس.

سأؤكد للسيد المحترم بأن هذه التقنية، وهي معروفة، لا تستعمل إلا في بلدان الشمال، كألمانيا، سيبيريا، هذه البلدان التي نرى أن الفرق بين درجة الحرارة في الليل وفي النهار كبير وكبير جدا، تؤثر على الإنجازات. الجزائر معروفة بحيث درجة الحرارة بين الفصول ليست كبيرة جدا أي ما بين فصل الصيف وفصل الشتاء وبين الليل والنهار الفرق في درجة الحرارة ليس كبيرا.

وبالنسبة للأمر الثاني: الثلوج في السنة تسقط لمدة شهر أو ثلاثة أسابيع وهذه التقنية معروفة تستعمل في مدرجات المطارات في بلدان الشمال، لأن الأمر الأساسي هو الفرق بين درجة الحرارة في الليل وفي النهار أول شيء وبين الصيف والشتاء.

وفي التقنيات توجد حسابات والأمر الثاني بالنسبة للطريق الوطني رقم 1 لا توجد جسور معلقة، بل هي جسور بأعمدة كلاسيكية ولا تؤثر على هذا الأمر، كن مطمئنا، الأمور عادية وسنستعمل التقنيات الموجودة في الجزائر، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد للوزير؛ وبذلك نكون قد استنفدنا قائمة الراغبين في التدخل حول مختلف القطاعات، للجميع أقول شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

ملحق
أسئلة كتابية

1 – السيد محمد ماني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا كتابيا هذا نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام،

بما أن الدولة سطرت عدة برامج للنهوض بالقطاع الفلاحي ولاسيما توسيع المساحات المسقية إلى 2 مليون هكتار مسقي، والتي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، مع ضخ مبالغ باهرة لإنجازها وإعادة التهيئة للاعتماد على القطاع الفلاحي، لاسيما السقي كبديل للمحروقات، إلا أننا نلاحظ بعض المشاكل ولاسيما منها:

قرار تحويل الدواوين الولائية إلى الديوان الوطني للسقي وصرف المياه (O.N.I.D) منذ سنة 2012 إلى غاية يومنا هذا، والذي اختصر في مداولة المجالس الشعبية الولائية: البويرة، المسيلة، بشار ومغنية، ومنذ ذلك الحين إلى غاية يومنا هذا لم يتم تحويل هذه الدواوين ويعملون في فراغ قانوني لاهم تابعون إلى الولاية لأنه تم حل الدواوين وتحويلهم ولا هم تابعون إلى الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، مع أنهم اتصلوا بكل الجهات من وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الموارد المائية ولكن لاحياة لمن تنادي.

فإن سؤالي يكون على النحو التالي:

– مامصير هذه الدواوين ومن ورائهم عائلات جزائرية تنتظر الحل الذي طال أمده؟

الجزائر، في 28 فيفري 2017

محمد ماني
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير الأول:

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي حول مصير الدواوين الولائية للمساحات المسقية التي تم إلحاقها بالديوان الوطني للسقي وصرف المياه، وردا على ذلك، يشرفني إفادتكم علما بالتوضيحات التالية:

بالفعل، لقد تم في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالقطاع الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية، اتخاذ قرار إلحاق الدواوين الولائية للمساحات المسقية، باعتبارها مؤسسات عمومية محلية، تم إنشاؤها سنة 1983، بموجب المرسوم رقم 83–200، المؤرخ في 19 مارس سنة 1983، الذي يحدد شروط إنشاء المؤسسات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها، بالديوان الوطني للسقي وصرف المياه.

إن عملية التحويل القانوني لهذه الدواوين تتطلب بالضرورة استيفاء جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بحل المؤسسات العمومية المحلية وتغيير طبيعتها القانونية، لاسيما من حيث الجهة التابعة لها وتصفية ومعالجة وضعيتها المالية، بتدخل جميع الجهات المعنية، خاصة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة الموارد المائية والبيئة ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بالإضافة إلى وزارة المالية.

لهذا الغرض، وقصد توفير أحسن الظروف لتسيير واستغلال هذه الدواوين، بهدف تثمين الموارد المائية والترابية لهذا الفضاء المسقي، تم اتخاذ التدابير اللازمة المتعلقة بحل هذه الدواوين الولائية وتحويل استغلالها إلى الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، من خلال:

– تسجيل برنامج لإعادة تأهيل وتطوير المناطق المعنية (محيط العريب بولاية البويرة، ومحيط مغنية بولاية تلمسان، ومحيط العبادلة بولاية بشار، ومحيط القصب بولاية مسيلة، ومحيط عين السخونة بولاية سعيدة)، خصص له غلاف مالي يقدر بـ (11.982) مليار دج، علما أنه قد تم الانطلاق في الأشغال بكامل هذه المناطق، على أن يتم الانتهاء منها في الثلاثي الأول من السنة القادمة.

– اتخاذ الإجراءات التنظيمية المتعلقة بعملية التحويل، لاسيما ما تعلق بمداولات المجالس الشعبية الولائية المعنية، وإعداد القرارات الوزارية المشتركة المتضمنة حلها وتحويلها، والبحث في سبل تسوية وضعيتها المالية، حيث بلغت قيمة ديونها حوالي 311 مليون دينار جزائري، وذلك بتدخل مصالح وزارة المالية.

وعليه، وإلى حين الانتهاء من جميع الإجراءات والتدابير التنظيمية المتعلقة بالتسوية القانونية والمالية لوضعية هذه الدواوين، تبقى هذه الأخيرة مؤسسات عمومية محلية تخضع لسلطة ولاة الولايات المعنية؛ مع الإشارة أنه قد تم إسداء تعليمات للقطاعات المعنية، قصد تعجيل التكفل بهذه العملية وإتمام إجراءات تنفيذها في أقرب الآجال.

وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق اعتباري.

عبد المالك سلال
الوزير الأول

2 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام،

لقد عمدت مصالح النشاط الاجتماعي والتضامن برفض تجديد عقود عمال الإدماج الاجتماعي (DAIS) بعد انتهاء المدة المحددة بسنتين قابلة للتجديد مرتين طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي 12–78، المؤرخ في 12 فيفري 2012، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 09–305، المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، المتعلق بنشاطات الإدماج الاجتماعي، مما أوجدت هذه الفئة من الشباب في بطالة، ولم يتمكنوا من التثبيت في مناصبهم رغم اكتسابهم لخبرة بلغت ست (6) سنوات، كما أنه وفي إطار سياسة ترشيد نفقات الدولة وجهت مصالح المديرية العامة للتشغيل والإدماج بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الحد من توظيف وإمضاء عقود الإدماج مع القطاعات الإدارية، والتركيز على العقد المدعم (CTA) مع القطاعات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة بكل مديرية تشغيل، لأجل إنشاء فرص عمل دائمة وكذا من أجل دعم مستوى التشغيل الدائم على مستوى القطاعات الاقتصادية، والتي تعطي فرصا للمدمجين بالقطاع. إن هذه الإجراءات ستساهم في خلق فرص عمل ببعض الولايات والبلديات والتي بها قطاعات نشطة في المجال الاقتصادي لكن أغلب بلديات الوطن تفتقر لمثل هذه المؤسسات الاقتصادية وبقي شبابها في بطالة خانقة.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الشباب البطال لولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات شباب الولاية، وهل هناك إجراءات تراعي خصوصية البلديات التي لا توجد بها مؤسسات اقتصادية تمكنها من إنشاء مناصب عمل للشباب البطال؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 01 مارس 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير الأول:

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي حول تشغيل الشباب بولاية الجلفة، ردا على ذلك، يشرفني إفادتكم علما بالتوضيحات التالية:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن مسألة تثبيت الشباب، الذين استفادوا من الأجهزة العمومية للإدماج المهني، في الإدارات والهيئات العمومية، تخضع للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بمسألة التوظيف في هذا القطاع، القائمة على المبدأ الدستوري القاضي بالمساواة في الالتحاق بالوظائف العمومية.

غير أنه من المفيد التذكير بأن التنظيم الحالي، يمنح نقاطا إضافية عند إجراء المسابقات للتوظيف لفائدة الشباب المستفيد، سواء في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني

المسير من قبل قطاع التشغيل أو الجهاز الاجتماعي المسير من قبل القطاع المكلف بالتضامن الوطني.

أما بالنسبة للإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات الشباب في مجال تسهيل إدماجهم في عالم الشغل، فتجدر الإشارة إلى أن سياسة التشغيل في الجزائر خصصت محاور هامة لترقية تشغيل الشباب ورفع أدائه في مختلف المجالات.

وفي هذا الصدد، بادرت السلطات العمومية، منذ سنة 2008 إلى تجسيد مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، ويعتمد هذا المخطط أساسا على تشجيع الاستثمار المنتج المنشئ لمناصب الشغل وتثمين الموارد البشرية ودعم هيئات سوق العمل وتشغيل الشباب.

وعليه ترتكز هذه السياسة أولا على جهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي يرمي إلى تمكين الشباب طالبي الشغل المبتدئين، وفقا لمستوى تكوينهم وتأهيلهم، من اكتساب خبرة مهنية وتحسين قابلية تشغيلهم، مع العلم أن هذا الجهاز موجه أساسا إلى القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المناطق من الوطن.

كما ترتكز هذه السياسة أيضا على ترقية التشغيل عن طريق المبادرات المقاولاتية التي تستند إلى مبدإ التشغيل الذاتي، من خلال جهازي دعم إحداث النشاطات المسيرين من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهذا بتوفير جملة من المزايا والإعفاءات الضريبية وشبه الضريبية والتخفيضات والتسهيلات للحصول على التمويل اللازم لفائدة الشباب أصحاب المشاريع ومرافقتهم في كل مراحل إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وهو ما من شأنه خلق مؤسسات اقتصادية على مستوى العديد من الولايات، التي تعاني من عجز في هذا المجال.

كما تعمل السطات العمومية على تشجيع الاستثمار المنتج المنشأ لمناصب الشغل، وذلك باتخاذ كل الإجراءات التحفيزية الملائمة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على المستوى المحلي، لاسيما من خلال رفع مستوى جاذبية المناطق التي تفتقر لهذا النسيج؛ فزيادة على إنجاز مناطق صناعية جديدة، حيث جاء مشروع إنجاز 49 حظيرة صناعية حديدة ليكرس هذا المسعى، مع الإشارة إلى أن ولاية الجلفة قد استفادت بموجبه من حظيرة صناعية تقدر مساحتها بـ 400 هكتار على مستوى دائرة عين وسارة.

أخيرا، لابد من التأكيد أن معالجة مسألة بطالة الشباب تتم وفق سياسة مترابطة ومتكاملة ترتكز على محاور متناسقة، تهدف أساسا إلى بناء اقتصاد ناشىء متنوع من شأنه استحداث مناصب شغل وإنتاج الثروة.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق اعتباري.

عبد المالك سلال
الوزير الأول

3 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام،

تبعا لزيارتكم التفقدية الأخيرة لولاية الجلفة بتاريخ 2017/04/10، والتي من خلالها تم تدشين ومعاينة عديد المشاريع والهياكل التابعة لقطاعات الفلاحة والأشغال العمومية والطاقة والصحة والسكن والتجهيزات العمومية والتعليم العالي والموارد المائية، ومن بينها قطاع الصحة، حيث تم تدشين ووضع حيز الخدمة مستشفى 240 سريرا وتسميته، وخلال ذلك أصدرتم تعليمات تخص تسيير هذا المرفق الهام والصرح الذي قل نظيره على المستوى الوطني، أهمها ضمان التخصصات التالية: الجراحة العامة والجراحة البلاتسيكية والطب الباطني وطب الأطفال والأشعة وطب أمراض القلب وطب أمراض الدم، والعمل على فتح مصلحة لمكافحة مرض السرطان...إلخ، ووضعه حيز الخدمة تدريجيا إلى غاية توفير التأطير اللازم لتسيير هذه التخصصات على أن يفتح بصفة كلية في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ تدشينه أعلاه، كما أعطيتم تعليمات للمسؤولين عن القطاع للسعي أن يكون مختلطا (مدني–عسكري) لتكامل التخصصات، وللإشارة أن هذا

المرفق الهام قد يساهم في شكل كبير في التخفيف من معاناة سكان ولاية الجلفة، لاسيما إن تم فتح التخصصات المذكورة أعلاه خاصة مصلحة مكافحة السرطان والتي تسجل يوميا حالات مصابة بهذا الداء، والارتفاع المتزايد في المصابين حسب الإحصائيات الأخيرة؛ كما هو الحال لمصلحة طب وجراحة المحروقين وغيرها من المصالح التي تحد من معاناة ساكنة الولاية.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان ولاية الجلفة الذين يتساءلون عن عدم فتح هذا المستشفى رغم تدشينه منذ ما يقارب الشهرين، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان الولاية، من أجل الفتح الفعلي للمستشفى المذكور، ومدى تطبيق تعليماتكم الموجهة لمسؤولي القطاع؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 ماي 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير الأول:

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي حول التأخر المسجل في وضع مستشفى (240 سريرا) بولاية الجلفة حيز الخدمة الفعلية، وردا على ذلك، يشرفني إفادتكم علما بالتوضيحات التالية:

إن المؤسسة العمومية محل تساؤلكم، مؤسسة استشفائية تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16–292، المؤرخ في 09 نوفمبر سنة 2016، الذي يتمم قائمة المؤسسات العمومية الاستشفائية الملحقة بالمرسوم التنفيذي رقم 07–140، المؤرخ في 19 مايو سنة 2007، والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها.

في نفس السياق، لايفوتنا التذكير بأن هذا المستشفى قد تم تصنيفه، مؤخرا، بموجب مقرر وزاري مشترك مؤرخ في 05 جوان 2017، كمستشفى مختلط مدني /عسكري، مع الإشارة إلى أنه يحتوي على جل الاختصاصات الأساسية التي تلبي حاجيات المنطقة لضمان تغطية صحية شاملة.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أنه، ولغرض وضع المستشفى المعني حيز الخدمة في أقرب الآجال، تعمل حاليا كل من مصالح وزارتي الدفاع الوطني والصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، على تزويده بالتجهيزات الطبية اللازمة، مع الحرص على مواصلة الإجراءات المتعلقة بتخصيص ميزانية التسيير وتحديد المناصب المالية الضرورية لنشاطه، وذلك بالتعاون مع مصالح وزارة المالية والمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

وعليه، نفيدكم علما، أنه يُرتقب انطلاق نشاط المستشفى ميدانيا مع نهاية السداسي الثاني من السنة الجارية، وذلك بمجرد الانتهاء من الإجراءات السالفة الذكر.

الجزائر، في 16 جويلية 2017

عبد المجيد تبون
الوزير الأول

4 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12، المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام،

في إطار تحسين وتطوير المرفق العام، لتقديم خدمات إدارية في مستوى تطلعات المواطن، استفادت بلدية مسعد، ولاية الجلفة، من عملية سنة 2010 لدراسة وإنجاز مقر بلدية، نظرا لقدم وضيق المقر القديم وأصبح لا يستوعب عدد المكاتب والمصالح المنشأة في إطار عصرنة ورقمنة الإدارة لتقديم خدمات أفضل للساكنة، وبعد الانطلاق في الإجراءات كاختيار الأرضية وإنجاز الأساسات والأرضية،

توقفت الأشغال لوجود نزاع حول ملكية العقار بين البلدية وأحد الخواص، وبقيت الأشغال متوقفة إلى غاية يومنا هذا.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان بلدية مسعد، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان بلدية مسعد، من أجل الاستفادة من إنجاز مقر البلدية لتحسين والتكفل الأمثل بتقديم الخدمات الإدارية، وفقا لمايتناسب مع العدد المعتبر لسكان دائرة مسعد ولاية الجلفة؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 17 ماي 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم بطرح سؤال كالتالي متعلق بإنجاز المقر الجديد لبلدية مسعد على مستوى ولاية الجلفة؛ فردا على ذلك يشرفني أن أحيطكم علما أن قطاعنا الوزاري يسعى إلى استحداث محيط محلي يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين، من خلال إنجاز هياكل قاعدية عمومية جديدة كمقرات البلديات وإعادة تأهيل المنشآت العمومية القديمة، وذلك بغرض تقريب الإدارة من المواطن وإرضائه بتقديم خدمات إدارية تتميز بالجودة.

بهذا الصدد، تم تسجيل عملية إنجاز مقر جديد لبلدية مسعد في إطار مخطط بلدي للتنمية، خلال سنة 2007، خُصص له غلاف مالي أولي قدره 1.602.453.00 دج من أجل الدراسة ومتابعة أشغال إنجاز المقر (الدراسة 600.453.00 دج، متابعة أشغال الإنجاز 1.002.000.00 دج).

بعد إتمام عملية دراسة المشروع، تم اختيار الأرضية المناسبة، بتاريخ 2007/12/24، وتهيئتها بالخرسانة المسلحة للأساسات، في إطار المخطط البلدي للتنمية لحساب سنة 2008؛ بمبلغ قيمته أربعة عشر (14) مليون دج واستلامه بتاريخ 2009/01/05. إلا أنه بعد استلام الشطر الأول من المشروع تم رفع دعوى قضائية استعجالية ضد البلدية، من طرف السيد مناد بشير بن أرزقي يطلب فيها توقيف الأشغال، تحت طائلة الغرامة التهديدية، مدعيا ملكيته لارضية مساحتها 600م^2 شملتها مساحة المشروع، استفاد منها من طرف وكالة عقارية، حيث صدر حكم قضائي في هذا الشأن يتضمن توقيف الأشغال إلى غاية الفصل في قضية الموضوع.

بعد استئناف الحكم أمام مجلس الدولة، أصدر هذا الأخير قرارا بتاريخ 2015/09/30 قضى بإعادة تعيين خبير قضائي من أجل استدعاء الأطراف المعنية والانتقال إلى عين المكان لتحديد القطعة الأرضية المشيد عليها مقر البلدية الجديد، والاتصال بمديرية الحفظ العقاري، إدارة مسح الأراضي، أملاك الدولة والوكالة الولائية للتنظيم والتسيير العقاريين الحضريين من أجل التحري حول ما إذا كانت القطعة الأرضية التي بيعت للسيد مناد بشير، ذات مساحة 600م^2، تدخل ضمن الوعاء العقاري المشيّد عليه مقر بلدية مسعد، بصفة جزئية أو كلية.

بعد إنجاز الخبرة، قام المدعي بتاريخ 2016/12/14، بإيداع عريضة إرجاع القضية إلى الجدول وهي مسجلة لدى رئاسة أمانة ضبط مجلس الدولة تحت رقم 137140، والقضية الآن لازالت في مرحلة تبادل المذكرات أمام الهيئة القضائية المشار إليها أعلاه، ولم يفصل فيها بعد.

وعليه، فإن مواصلة السلطات العمومية المحلية للولاية عملية إنجاز المقر الجديد لبلدية مسعد على مستوى الأرضية المتنازع عنها، مرهون بالفصل في القضية من طرف السلطة القضائية التي تتمتع بالاستقلالية التامة، وذلك بموجب أحكام الدستور لاسيما المادة 156 منه.

في الختام، أشكركم السيد عضو مجلس الأمة على طرح هذا الانشغال، المتعلق بخدمة مواطنات ومواطني ولاية الجلفة، والذي يُعتبر من صميم اهتماماتنا، إذ إنه سيتم النظر في القضية بما يسمح بإيجاد الحلول المناسبة، سواء بمواصلة تشييد المقر الجديد في حالة الفصل في القضية، في المستقبل القريب، من طرف السلطة القضائية، أو بإعادة تأهيل المقر الحالي لبلدية مسعد. وفي انتظار ذلك، فإنني أبدي كل الحرص على بقاء المقر القديم للبلدية في خدمة كافة مواطنات ومواطني البلدية بما يرضيهم، وتحسين نوعية المرفق العمومي المحلي، لاسيما تسهيل الإجراءات من خلال رقمنة الوثائق الإدارية، بما يسمح للمواطن استخراجها بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن؛ دون أن يتكبد

عناء التنقل.

تلكم هي التوضيحات المتعلقة بالرد على سؤالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 أكتوبر 2017

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

5– السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 19–12، المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام،

في إطار سياسة الدولة المتعلقة بترشيد مختلف نفقاتها، من أجل المحافظة على توازن ميزانيات قطاعاتها، لضمان السير الحسن لهذه المؤسسات، كما أصدرت تعليمات في هذا الاتجاه قصد خلق مصادر دخل وتشجيع الاستثمار المنتج المنشىء لمناصب شغل وتثمين الموارد المادية والبشرية واتخاذ كافة الإجراءات التحفيزية الملائمة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي من شأنها استحداث مناصب شغل وإنتاج الثروة، إلا أن السلطات المحلية لبلدية الجلفة لا تولي اهتماما لهذه الموارد رغم أهميتها، خاصة تثمين الممتلكات وتحصيل الضرائب، وعملها الوحيد الآن يتمثل في منح إعانات لبعض المؤسسات كمؤسسة تهيئة وتزيين الفضاءات (تازفا) التي تعتمد كليا على إعانة البلدية وهذا منافٍ للقوانين المعمول بها، لاسيما القانون الأساسي للمؤسسة، ويفترض أن تحدد لها القطاعات التي تشارك فيها (حسب الأحياء)، وتسند لها مهمة النظافة عن طريق تقديم كشوف الحسابات (فواتير) كما هو معمول به في باقي الولايات، لكن ما يحدث ببلدية الجلفة عكس ذلك، حيث تمنح هذه الأخيرة مبالغ على شكل إعانات وانتهى الأمر، والتي تنفقها بدورها مؤسسة تهيئة وتزيين الفضاءات (تازفا) على مستخدميها غير المتحكم في تسييرها بسبب فوضى التوظيف وغياب مخطط تسيير الموارد البشرية وتسجيل نقص العمل الفعلي؛ كما هو الحال لتسديد كشوف الحسابات (الفواتير) لمؤسسة الردم التقني فهي غير مراقبة ومتابعة على أداء الخدمة وتحرر فواتير جزافية وتودعها لدى مصالح البلدية وحادت عن المهام المسندة لها طبعا لقانونها الأساسي، كل هذا وبغض النظر عن العمليات الممنوحة للبلدية من طرف مديرية النشاط الاجتماعي في إطار برنامج الجزائر البيضاء كذلك لم تراقب بصفة جيدة من قبل المصالح التابعة للبلدية ورغم تدخل كل هذه المؤسسات المكلفة بنظافة المدينة المذكورة أدناه:

– مؤسسة تهيئة وتزيين الفضاءات (تازفا)،

– المتعاملون المتعاقدون المخصص لهم مبلغ يفوق 12 مليار سنيتم،

– مؤسسة الردم التقني تشارك في نظافة المدينة وهذا ينافي قانونها الأساسي،

– مصالح البلدية توفر 250 عاملا لنظافة المدينة،

– مشاريع الجزائر البيضاء وتمنح حصة الأسد للبلدية مقر الولاية.

وتخصيص مبلغ إجمالي سنوي يفوق 30 مليار سنويا لها لكنها لا تعكس الوجه الحقيقي ولا تطلعات المواطنين بالولاية في نظافة المدينة وتزيين فضاءاتها.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ماهي الإجراءات المتخذة لمراجعة دفتر الشروط الخاص بإسناد مهام نظافة المدينة وتزيين فضاءاتها طبقا لسياسة الدولة في ترشيد النفقات، وتقسيم المناطق المعنية بالنظافة على المؤسسات المتعاقدة لتسهيل مراقبتها ومتابعتها؟

– ماهي الإجراءات المتخذة لإعادة تنظيم مؤسسة تهيئة وتزيين الفضاءات بالولاية وفقا للقانون الأساسي واعتماد

مخطط تسيير الموارد البشرية والتحكم في التسيير والخدمة الفعلية، واعتمادها على مداخيلها بدل الاعتماد على الإعانات؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 جوان 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي متعلق بواقع النظافة على مستوى ولاية الجلفة والمشاكل المتعلقة بتسيير المؤسسات العمومية البلدية لتهيئة وتزيين الفضاءات بالولاية، فردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

يُشكل حفظ الصحة والنظافة العمومية إحدى النشاطات المحورية الموكلة بالبلدية، والتي تضطلع بأدائها من خلال التسيير لمصالحها أو في شكل مؤسسة عمومية بلدية أو عن طريق التفويض، وذلك وفقا لأحكام المادة 150 من القانون 11-10، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية.

في هذا الإطار، قامت بلديات ولاية الجلفة بإنشاء مؤسسات عمومية بلدية تابعة لها من أجل تحسين المحيط وضمان نظافته، من بينها مؤسسة «تازفا» سنة 2011 على مستوى بلدية الجلفة، أوكلت إليها مهمة تنقية الفضاءات العمومية، صيانة المساحات الخضراء وإنجاز وصيانة شبكات الإنارة العمومية على مستوى المناطق الحضرية لهذه البلدية، ولقد تحدد عدد القطاعات التي تنشط فيها بـ 11 قطاعا (منطقة) من مجمل 26 قطاعا على مستوى البلدية، أي أنها تغطي نسبة 42.30 ٪ من إقليمها، (تجدون طي هذا الرد التقسيم، حسب المناطق، المعمول به على مستوى بلدية الجلفة).

بغرض توسيع صلاحيات مؤسسة «تازفا» بما يسمح لها بتدعيم إيراداتها، أجري تعديل على قانونها الأساسي خلال سنة 2016، تم إدراج مهام جديدة متعلقة باسترجاع المواد غير المدنية للرسكلة، والمواد المعدنية لإعادة التصنيع، وتجارة استرجاع الورق، وهذا ما ساهم في الرفع من مداخيلها، فعلى سبيل المثال، حوّلت المؤسسة السداسي الأول لسنة 2017 حوالي 90.000 كلغ من النفايات الكرتونية والورقية لمجمع تونيك للصناعة.

وبمناسبة تطوير مهام المؤسسة العمومية البلدية للتهيئة وتزيين الفضاءات «تازفا»، من أجل تخفيف أعباء نفقاتها على ميزانية البلدية، تم إعادة النظر في الإعانات الممنوحة لها من خلال اعتماد نظام الفوترة، يسمح بتسديد مستحقاتها، بعد أداء الخدمة، بنسبة 30٪ من مجمل تكاليفها المتعلقة بالنظافة.

وتجدر الإشارة، إلى أنه في إطار استراتيجية شاملة متعلقة بتسيير المؤسسات العمومية البلدية المكلفة بالنظافة على مستوى بلديات ولاية الجلفة، فإن المصالح الولائية قد شرعت في دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة ولائية للأشغال الحضرية والنظافة وحل المؤسسات العمومية لكل من بلديات الجلفة، عين وسارة ومسعد ونقل أصولها وخصومها لهذه المؤسسة الولائية، بغرض تحقيق أكثر فعالية في التسيير وتغطية نظافة المدن الكبرى على مستوى الولاية.

أما فيما يخص انشغالكم، السّيد عضو مجلس الأمة، المتعلق بالمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني، فإن الأحكام القانونية والتنظيمية سارية المفعول تسمح لها بالتكفل بكل نشاط ذي صلة بنشاطها الرئيسي، وعلى هذا الأساس فإنها تشارك في حملات النظافة التي تنظمها ولاية الجلفة عبر كافة البلديات، بصفة قانونية، وبمقابل مالي بعد أداء الخدمة.

يجدر التنويه، إلى أن قطاعنا الوزاري يولي أهمية كبيرة لنظافة المحيط، على مستوى ولاية الجلفة وكافة ولايات الوطن، وهذا ما يتجلى من خلال التعليمات الموجهة للسلطات العمومية المحلية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة، بصفة استعجالية، في مجال حفظ النظافة العمومية وجمع النفايات، كالتعليمة الوزارية رقم 08/17 المؤرخة في 05 سبتمبر 2017، ولقد حققت ولاية الجلفة، تنفيذا لمحتواها، مؤشرات إيجابية في مجال نظافة محيطها تتجسد خاصة عبر الأرقام الإحصائية، للفترة الممتدة من 05 سبتمبر 2017، وتتمثل في:

- إحصاء 20 مفرغة عمومية عشوائية والقضاء على 10 منها،
- إحصاء 41 مفرغة على مستوى المقابر والقضاء على 12 منها،

– إحصاء 28 مفرغة على مستوى الوديان والقضاء على 08 منها،

– جمع ما يقارب 656 طنا من النفايات خلال هذه الفترة.

مع العلم أن حملة النظافة لا تزال متواصلة على مستوى ولاية الجلفة، وأن مصالح الولاية ترصد كل الإمكانيات المادية والبشرية من أجل إنجاح العملية وتحسين محيط المدينة.

كما أن قطاعنا الوزاري يسعى جاهدا إلى توفير المحيط البيئي الملائم للمواطنات والمواطنين من خلال رؤية شاملة تتضمن عدة جوانب، نذكر منها:

– وضع حيز التنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق سنة 2030، لاسيما بعد إلحاق المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته بالإدارة المركزية لقطاعنا الوزاري، بغرض تحقيق تنمية مستدامة على مستوى جميع مناطق الوطن.

– تشجيع الصناعات المرتبطة بالرسكلة من خلال اعتماد مقاربة اقتصادية لعملية جمع النفايات واعتبارها كمادة أولية قابلة للاستغلال، مما يؤدي إلى تقوية النسيج الاستثماري على المستوى المحلي من خلال استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال التسيير المدمج للنفايات، ولقد جاءت توصيات لقاء الحكومة بالولاة المنعقد يومي 12 و13 نوفمبر 2016، مؤكدة على ذلك.

– الشروع في إعداد ترسانة قانونية وتنظيمية من أجل تحرير المبادرات الاقتصادية الفردية، ومرافقتها على الصعيد القانوني، كمشاريع القوانين الخاصة بالجماعات الإقليمية وإصلاح الجباية والمالية المحلية، ومشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بتفويض المرفق العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تجاوز العوائق الهيكلية التي يشهدها المرفق العام وتوفير النظم الأمثل لتسييره.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة المخصصة للرد على سؤالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 أكتوبر 2017

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

تقسيم إقليم بلدية الجلفة إلى مناطق (حسب مؤسسات النظافة التي تشتغل على مستواها)

إسم المؤسسة: شركة سنودال

إسم الحي	القطاع
شعوة – عمارات الصنوبر- الفصحى – بن سعيد – الزريعة	01
عين الشيح – بناية 36 – عمارات بناية 36 – بناية 40 – عمارات بناية 40 – تعاونية البدر تعاونية حليمة بوسنة.	02
محطة المسافرين القديمة – جودان لمبارك – تعاونية عطية المايدي – بن جرمة حتى نهج 08 – عمارات الأمن – طريق شاحنات الوزن الثقيل، دشرة شلالي – عمارات دشرة الشلالي.	03
بربيح – شيغيفارة – الحواس- الفتح – رؤوس العيون الشمالي – قرية أولاد عبيد الله – عمارات قرية أولاد عبيد الله.	04
شعباني – الفلاح – 50 فيلا تعاونية سن الباء – بيرو عرب – السعادات – حي القدس – دشرة ونوقي.	05
تعاونية شكري مسعودي عطية – بن تيبة – الوئام – سليمان عميرات – حي حاشي معمر – المستقبل – دشرة الحرش حي الأمل – حي البهاء – عمارات البهاء المحطة الجديدة.	06
فكاني رقم 01 – بلغزال – توسعة فكاني – فوج 04 – حي بوتريفيس.	07
حي بوتريفيس (فوج -01 فوج02 – فوج 03) – حي العمراوي.	08
حي 100 دار – البناء الذاتي – برنادة – عين سرار – عمارات عمر إدريس – عمارات الدرك الوطني.	09
السوق المغطاة وسط المدينة – السوق المغطاة حي بن جرمة – سوق الرحمة – سوق الخضر للجملة.	10

المؤسسة البلدية وتهيئة الفضاءات العمومية (تازفا):

إسم الحي	القطاع
المنطقة الصناعية	16
وسط المدينة	17
حي الضاية – بن عزيز- باب الشارف- بن شونان- حنيشي- الكويت.	18
حي الظل الجميل-مدغري- الطريق الوطني رقم 01 المدخل الشمالي،	19
حي المستشفى- بوشندوقة- قناني.	20
حي الحدائق – شتوح (٤٠٠ سكن)	21
حي ٠٥ جويلية	22
حي البساتين	23
تجزئة بقوقة	24
حي بنات بلكحل – شيخ النعاس – بنيلي.	25
حي الأمن – المذبح- المؤسسة العقابية.	26

مؤسسة طويسات رامي سعد الدين:

إسم الحي	القطاع
بحرارة (حي دلولة بلعباس)	13

مؤسسة طحشي عبد الحميد:

إسم الحي	القطاع
عمارات بلبيض- عمارات عمراني محمد – السكنات التطورية بحرارة.	07
البرج- عيسى القايد-عمارات (sncf)- عمارات قرب المتقنة- السكنات التطورية رقم 2 عيسى القايد- الحماية المدنية بحي البرج.	12

وتجدر الإشارة أن القطاع رقم14: بحرارة رقم 02، والقطاع رقم 15: القطب 27 بربيح، لم يتم منحهما لكون السكنات الاجتماعية الكائنة بهذين الموقعين شاغرة لحد الساعة ولم تسلم لأصحابها بعد.

6 – السيد عبد الحليم لطرش
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 أوت، سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام،

تعتبر ولاية جيجل من أهم الوجهات السياحية خلال موسم الاصطياف للمواطن الجزائري، لما تزخر به من مناظر طبيعية خلابة وشواطئ ساحرة، وبيئة اجتماعية وثقافية تناسب أذواق السائح الجزائري، والأرقام المعلن عنها من طرف الجهات الرسمية بخصوص عدد الوافدين لولاية جيجل خلال السنوات الأخيرة لخير دليل على ذلك.

كما تعرف شبكة الطرقات بالولاية خلال هذه الفترة، اختناقا مروريا كبيرا خاصة على المحاور الرابطة بالولايات المجاورة في انتظار استكمال المشاريع قيد الإنجاز.

وقد استبشر سكان ولاية جيجل الموسم الماضي بفتح خط للنقل البحري يربط الولاية بالجزائر العاصمة أين ساهم في تخفيف الضغط على حركة النقل، لكن خلال هذا الموسم تفاجأ مواطنو الولاية بإلغاء هذا الخط البحري، وكانت مفاجأتهم أكبر عند الإعلان عن برنامج خطوط السكة الحديدية اتجاه بعض الولايات الساحلية الذي غابت عنه ولاية جيجل رغم وجود خط سكة حديدية يربط ولاية جيجل بولاية قسنطينة ومن خلالها الولايات الداخلية. هذا الخط الذي تم توقيفه منذ عدة سنوات بسبب قلة المردودية، لكنه كان يعرف رواجا كبيرا خلال موسم الاصطياف وبمعدل رحلتين يوميا اتجاه جيجل.

وعليه نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

– لماذا تم توقيف خط النقل البحري بين ولاية جيجل والجزائر العاصمة؟

– لماذا لم تبرمج ولاية جيجل ضمن مخطط النقل بالسكة الحديدية الخاص بموسم الاصطياف؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 04 سبتمبر 2017

عبد الحليم لطرش
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد،

نشكركم على انشغالكم حول عدم برمجة ولاية جيجل ضمن مخطط النقل بالسكة الحديدية خلال موسم الاصطياف، وكذا أسباب توقيف خط أسباب توقيف خط النقل البحري بين ولاية جيجل والجزائر العاصمة، في هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

فيما يتعلق بعدم برمجة ولاية جيجل ضمن مخطط النقل بالسكة الحديدية خلال موسم الاصطياف، نؤكد لكم أنه تم برمجة ولاية جيجل على غرار كل الولايات الساحلية ضمن المخطط الصيفي لسنة 2017، بهدف نقل المسافرين من المناطق الداخلية وحتى الجنوبية عبر قطارات الاستجمام، غير أن النقص المؤقت المسجل في عتاد نقل المسافرين نتيجة الأعطاب والحوادث المسجلة في عتاد نقل المسافرين تسبب في عدم انطلاق الاستغلال التجاري للخط الرابط بين قسنطينة وجيجل خلال هذه السنة، مما أدى إلى عدم تجسيد هذا البرنامج.

كما نعلمكم أنه ومن خلال البرامج التنموية المسجلة ضمن مخطط الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ما بين (2016–2020)، سيتم خلال السداسي الأول من السنة القادمة استلام أولى القطارات المخصصة للخطوط الطويلة والجهوية، بالإضافة إلى مشروع إعادة تهيئة 202 عربة لنقل المسافرين، مما سيسمح بإعادة استغلال العديد من الرحلات التي ألغيت مؤقتا على غرار تلك الممتدة من وإلى ولاية جيجل، وكذا برمجة رحلات جديدة.

فيما يتعلق بأسباب توقيف خط النقل البحري بين ولاية جيجل والجزائر العاصمة، لقد لجأت المؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين إلى التجميد المؤقت للخط الرابط بين جيجل والجزائر العاصمة مرورا ببجاية وتمنفوست، وهذا بسبب عدم مردودية هذا الخط خارج موسم الاصطياف، حيث سجل عجزا ملحوظا نتيجة عدم تطبيق الثمن الحقيقي لتذكرة السفر رغم ارتفاع التكاليف التي تتحملها المؤسسة والمرتبطة أساسا بوقود الباخرة، أجور وتكاليف إيواء وإطعام الطاقم، تكاليف التأمين والصيانة، رسوم التصنيف والاتصالات، يضاف إلى كل هذا التخفيضات المعتمدة للأطفال وبعض الفئات، كما أن تطبيق الثمن الحقيقي للتذكرة سيجعلها بعيدة عن متناول زبائن المؤسسة.

في ظل كل هذه المعطيات، فإننا نؤكد لكم حرصنا الكبير لإيجاد حلول لهذه الوضعية.

أتمنى أنني قد وفقت في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 أكتوبر 2017

عبد الغني زعلان
وزير الأشغال العمومية والنقل

7 – محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12، المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام،

تشهد جامعة زيان عاشور بولاية الجلفة ومنذ ترقيتها من مركز جامعي إلى جامعة سنة 2008 توسعا وتطورا في الهياكل البيداغوجية وصلت هذه السنة إلى حوالي 32000 مقعد بيداغوجي وبتأطير يقارب 1600 أستاذ من مختلف الصيغ، منهم دائمون بتعداد حوالي 900 أستاذ والمؤقتون حوالي 700 أستاذ من حملة شهادة الماجستير في مختلف التخصصات العلمية، وسجل عجز في طاقم التدريس بحوالي 42 ٪، وقصد تحسين الأداء التربوي بهذه

الجامعة والتكفل بحقوق الأساتذة المؤقتين، وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات شريحة من سكان الولاية والطبقة الأكاديمية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ماهي الإجراءات المتخذة لتوفير مناصب مالية لتغطية العجز المسجل ليتناسب مع المعايير المعمول بها كباقي الجامعات بولايات الوطن؟

– ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات الأساتذة المؤقتين من أجل تسوية وضعيتهم الإدارية كالتثبيت في مناصبهم؟

تقبلوا منا فائق الاحترام.

الجزائر، في 10 سبتمبر 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا رفقة المراسلة المنوّه بها في المرجع أعلاه، والذي تشيرون فيه إلى العجز المسجل في التأطير البيداغوجي على مستوى جامعة زيان عاشور بالجلفة، أتشرف بإفادتكم بأن تعداد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجلفة، التي تضم سبع (07) كليات وتتوفر على طاقة بيداغوجية إجمالية وظيفية تفوق 24.000 مقعد بيداغوجي، قد بلغ، مع مطلع الدخول الجامعي الحالي 2017–2018، نحو 970 أستاذا باحثا، وذلك بعد أن تم هذا التعداد بـ 31 أستاذا باحثا، منهم 19 أستاذا باحثا تم توظيفهم في إطار عمليات التحويل بين الجامعات، و12 أستاذا باحثا عن طريق التوظيف الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أن جامعة الجلفة تستفيد سنويا، وبصفة منتظمة، من مناصب مالية جديدة مخصصة لدعم قدرات التأطير البيداغوجي، وإذا ما اقتصرنا على السنوات المالية الخمس الأخيرة، فإن الجامعة المذكورة استفادت من:

– 45 منصبا ماليا سنة 2013،
– 20 منصبا ماليا سنة 2014،
– 80 منصبا ماليا سنة 2015،
– 25 منصبا ماليا سنة 2016،
– 12 منصبا ماليا سنة 2017.

وبخصوص معدلات التأطير، يجدر التوضيح أنه إذا ما أخذنا التعداد الإجمالي للأساتذة الدائمين والمؤقتين، فإن معدلات التأطير حسب الفروع لا تختلف عن نظيرتها المسجلة على مستوى أغلب الجامعات، إذ بلغ معدل التأطير بجامعة الجلفة حسب الكليات كما يلي:

– كلية الإلكترونيك والإعلام الآلي: أستاذ واحد لكل 22 طالبا؛
– كلية العلوم والبيولوجيا: أستاذ واحد لكل 23 طالبا؛
– كلية العلوم الطبيعية والحياة وعلوم الأرض: أستاذ واحد لكل 17 طالبا؛
– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: أستاذ واحد لكل 31 طالبا؛
– كلية الحقوق والعلوم الإنسانية: أستاذ واحد لكل 38 طالبا؛
– كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية: أستاذ واحد لكل 39 طالبا؛
– كلية الآداب واللغات والفنون: أستاذ واحد لكل 71 طالبا.

أما بخصوص تثبيت الأساتذة المؤقتين، فأودّ إعلامكم بأن عمليات توظيف الأساتذة الجدد في سلك الأساتذة المساعدين قسم «ب» تتم، حصرا، عن طريق مسابقات وطنية للتوظيف الخارجي، تنظم سنويا من قبل مؤسسات التعليم العالي، في ضوء المناصب المالية المفتوحة، وحسب احتياجات التأطير في الفروع والتخصصات ذات الأولوية التي تحددها الهيئات العلمية والبيداغوجية المخولة على مستوى كل مؤسسة جامعية.

شاكرا لكم اهتمامكم بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تفضلوا السيد، عضو مجلس الأمة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 17 أكتوبر 2017

طاهر حجار
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 26 ربيع الأول1438
الموافق 25 ديسمبر 2016

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587